مكتب
العمل
الدولي

النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: لمحة عامة

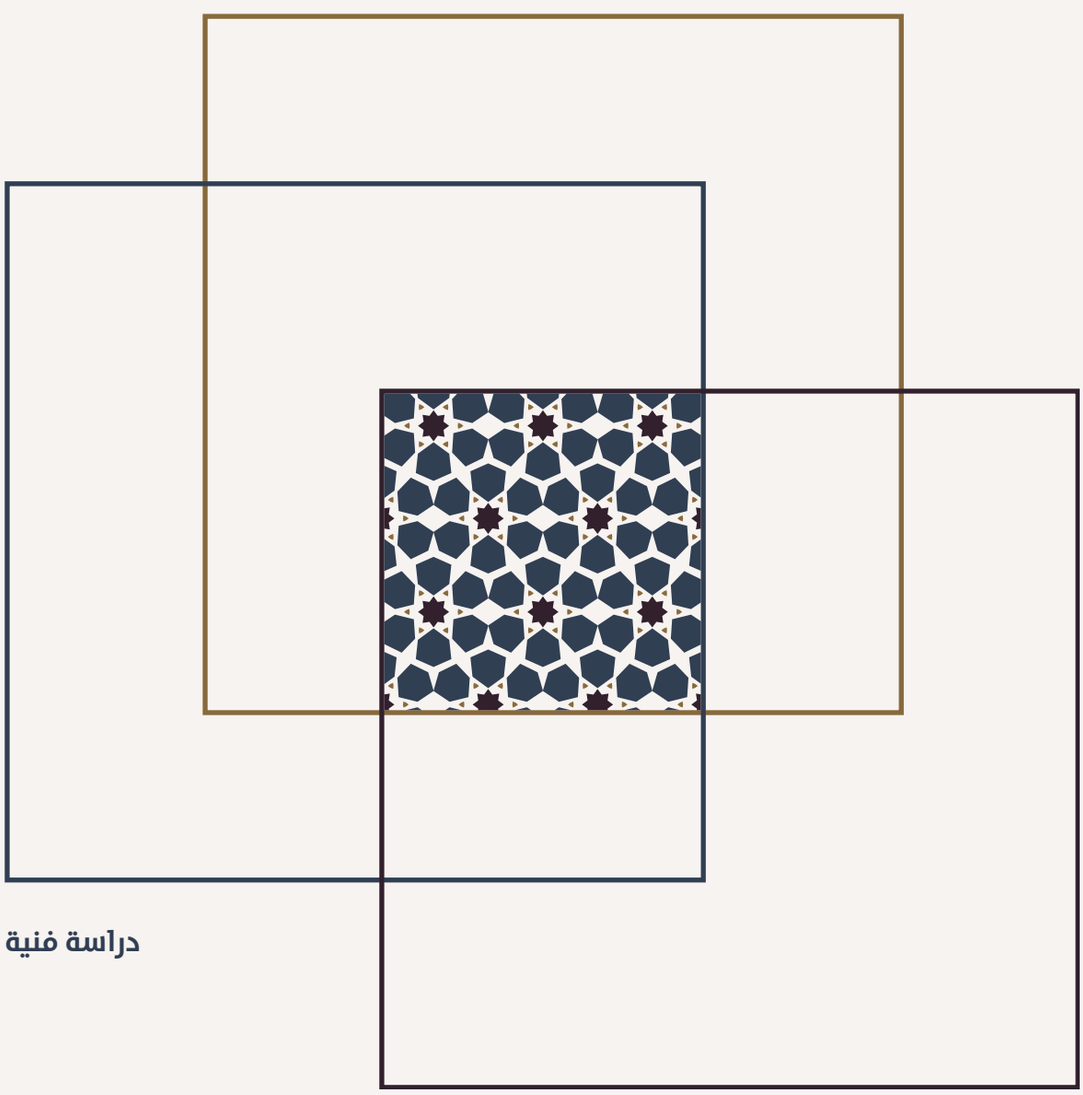

دراسة فنية

المنتدى العربي للتنمية والتشغيل
الدوحة، قطر ١٥-١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨

النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: لمحة عامة

دراسة فنية

المنتدى العربي للتنمية والتشغيل
الدوحة، قطر ١٥-١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨

مكتب العمل الدولي

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية ٢٠٠٨

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

ILO Publications
International Labour Office
Switzerland – ٢٢ Geneva ,١٢١١ – Ch

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org ومن خلال شبكة الإنترنت: www.ilo.org/publns

وللمطبوعات باللغة العربية بالإمكان الاتصال بالمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان – القنطاري
ص.ب. ١١-٤٠٨٨
رياض الصلح بيروت ١١٠٧٢١٥٠
بيروت – لبنان
شبكة الإنترنت:www.ilo.org.lb

تصميم: Moon Promotion
Al - Zein & Associates
طباعة: دار الكتب - بيروت، الجناح

مساهمة منظمة العمل الدوليّة في المنتدى العربي للتنمية والتشغيل

الدراسات الفنية[1]

تُعدّ ورقة العمل هذه جزءاً من خمس دراسات فنية أعدّتها منظمة العمل الدوليّة للمساهمة في المنتدى العربي للتشغيل. وتتمحور مواضيع هذه الدراسات حول ما يلي:

- النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربيّة - لمحة عامة
- تعزيز فرص استخدام الشباب والشابات في المنطقة العربيّة
- تطوير المهارات والإنتاجيّة والتشغيل في المنطقة العربيّة
- تطوير المؤسسات المستدامة واستحداث الوظائف
- المؤسسات والسياسات الضرورية لإدارة سوق العمل بطريقة عادلة وفعالة في المنطقة العربية

وقد أعد هذه الدراسات فريق من منظمة العمل الدوليّة مؤلّف من:

السيدة ازيتا برار عوض، مدير دائرة سياسة الاستخدام؛ السيد غريمي بوكلي، دائرة خلق فرص العمل وتطوير المؤسسات؛ السيد طارق الحق، مكتب منظمة العمل الدوليّة الإقليمي للدول العربيّة؛ السيدة ماري قعوار، دائرة سياسة الاستخدام؛ السيدة دوروثي شميت، دائرة تحليل الاقتصاد وسوق العمل. ولن يغيب عنا أن نتقدم بالشكر من السيد إبراهيم عوّض والسيدة رانيا بخعازي والسيد عبد الكريم كبيري على مساهماتهم.

يعكس اختيار المواضيع أولويّات التشغيل والتحديات التي تواجهها المنطقة العربيّة، حيث توفّر هذه الدراسات مواد مرجعيّة تُساهم في الإيفاء بالتعهدات التي قطعت على المستويين الدولي والإقليمي في مجال العمل اللائق. كما تشكّل هذه الدراسات تتمةً لمبادرات منظمة العمل الدوليّة وتصب في عمليّة مستمرّة لدعم العمل اللائق على المستوى العالمي.

أثناء انعقاد الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر في بوسان، كوريا، في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أطلقت الوفود الثلاثيّة العقد الآسيوي للعمل اللائق والتزمت بتحقيق نتائج محددة محورها العمل اللائق. وأوصى الاجتماع بالتعاون على إطلاق مبادرات محددة على المستوى الإقليمي، حيث تساهم المبادرات المشتركة وتشارك المعرفة والخبرات في تحقيق العمل اللائق. وتضمنت التوصيات تعزيز خدمات التشغيل وإعداد إحصائيات إقليميّة موثوقة تستند إليها القرارات وتوفير خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة واعتماد المقاييس والممارسات الحميدة بشأن توفير الحماية الاجتماعيّة وتعزيز آليّة تفتيش العمل والوقاية من النزاعات وتسويتها [2].

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الإقليمي الإفريقي الحادي عشر في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعهدّت الوفود الثلاثيّة من دول عربيّة في إفريقيا تحقيق مجموعة أهداف لتطوير برامج قطرية متكاملة للعمل اللائق بهدف الإسراع في تحقيق أهداف التنمية العالمية المتفق عليها بما في ذلك الأهداف الإنمائيّة للألفيّة. وشددت نتائج الاجتماع على أهداف محددة بما في ذلك ردم الهوّة في المهارات، والدمج الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل، والهيكلية الثلاثية باعتبارها آليّة أساسيّة لتحقيق الحوكمة من اجل نمو يؤدي إلى تخفيف الفقر، وإتباع سياسة إقليميّة عادلة حول العمّال المهاجرين، والحريّة النقابية، والقضاء على عمل الأطفال والعبودية والتمييز، وتوفير رزمة أساسيّة من خدمات الحماية الاجتماعيّة لخفض الفقر، والهروب من مصيدة الاقتصاد غير النظامي. كما التزم الشركاء الثلاثة بالعقد الإفريقي للعمل اللائق للفترة الممتدة بين ٢٠٠٧-٢٠١٥ متابعة بالتالي نتائج قمّة واغادوغو لعام ٢٠٠٤ وما صدر عنها من بيان وخطّة عمل وآليّة متابعة حول الاستخدام وخفض الفقر في إفريقيا [3].

وتدعو خلاصات المؤتمر الخامس والثلاثين لمنظمة العمل العربيّة (شباط/فبراير ٢٠٠٨) إلى مزيدٍ من التعاون الإقليمي في مجالات الاستخدام والموارد البشريّة والحوار الاجتماعي مع التشديد على وضع مبادرات إقليميّة، بما في ذلك قانون عمل عربي موحّد، وإقامة آليّات إقليميّة لمعالجة التحديات المشتركة، مثل إقامة منتدى عربي ثلاثي ونظام معلومات حول سوق العمل العربيّة. وسلطّت منظمة العمل العربيّة الضوء

---

١ الغاية من هذه الدراسات إحياء النقاش حيث يحظر الاستشهاد بمضمونها من دون تفويض منظمة العمل الدوليّة.

٢ لمزيدٍ من المعلومات زيارة الموقع: http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/

٣ لمزيدٍ من المعلومات زيارة الموقع: http://www.ilo.org/public/english/region/afpro/addisababa/index.htm

على الحاجة إلى مزيدٍ من التعاون والتنسيق الإقليمي مع منظمة العمل الدوليّة لمعالجة مشكلة البطالة والعجز في العمل اللائق.

الفهرس

موجز تنفيذي ١

١. مقدمة ٢

٢. النمو الاقتصادي ونمو الاستخدام ٣

٣. التطورات الأخيرة في أسواق العمل: إدراج التحديات الستّ ٥
٣,١ نمو سريع للقوة العاملة سرعان ما سيبدأ بالتباطؤ ٥
٣,٢ بقاء نسبة البطالة مرتفعة وإن انخفضت في بعض الدول ٦
٣,٣ التحديات المتمثلة في الاستخدام عند الشباب ٦
٣,٤ ردم الهوة بين الجنسين وإن ببطء ٧
٣,٥ حصة القطاعين العام والخاص في الاستخدام ٩
٣,٦ الهجرة للعمل في المنطقة العربية وخارجها ١١
٣,٧ هل يؤدّي انخفاض الإنتاجية إلى توسيع نطاق الإقتصاد غير المنظم؟ ١١

٤. لمحة عن الاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: استجابات السياسة على مدى السنوات لغاية العام ٢٠٢٠ ١٣

٥. أسئلة مختارة للمناقشة والحوار: ١٥

المرفق - اتجاهات الاستخدام وسوق العمل في المنطقة العربية ١٦

مؤشرات أسواق العمل الرئيسية ١٧
١. الاتجاهات الديموغرافية ١٧
٢. اتجاهات قوة العمل ومشاركة القوة العاملة ١٨
٣. اتجاهات الاستخدام ٢٣
٤. اتجاهات البطالة ٢٧
٥. اتجاهات الاستخدام القطاعية: الانتقال من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات ٣١
٦. الاتجاهات على صعيد الاستخدام ٣٣
٧. الاتجاهات في الإنتاجية ٣٥

موجز تنفيذي

تشكّل الوظائف والعمل اللائق المطلب الإجتماعي الرئيسي في العالم العربي والعنصر الأساسي للتلاحم والإندماج الإجتماعيين. من هنا، تطالب المنطقة المؤلفة من ٢٢ بلداً يمتدّون ما بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذوي الظروف والمنظورات المتنوعة من حيث التنمية والاستخدام، أن تتمحور أهداف العمل اللائق وفرصه وقيوده في سياقات وطنية محددة.

شهدت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة نمواً مستداماً قوياً نسبياً جاء في معظمه نتيجةً للزخم النفطي ولارتفاع لأسعار الطاقة. وقد اقترن هذا الوضع بأحد أعلى معدلات النمو في القوة العاملة في العالم جرّاء زيادة مشاركة المرأة وهجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. إلاّ أنّ نمو العمالة وإنتاجية العمل لم يسجّل النجاح نفسه الذي عرفه النمو الإقتصادي في وقت يبقى معدّل البطالة في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم. فالتحديات لا تزال قائمة على مستوى بطالة الشباب ومشاركة المرأة في القوة العاملة. وفي الواقع، فإنّ تقريرنا هذا يؤكّد على استمرار تقسيم أسواق عمل الرجال من جهة والنساء من جهة أخرى، ممّا يحتّم على النساء التصدّي لحواجز جليّة أو خفية في سعيهنّ للحصول على وظائف، لا سيما في القطاع الخاص.

هذا وتبقى حصّة القطاع العام من فرص العمل عاليةً مقارنةً مع مناطق أخرى، نتيجة لاعتقاد مرسّخ وممارسة لدور القطاع العام المباشر في خلق فرص العمل. وتحثّ هذه الظاهرة على إدخال الإصلاحات على القطاع العام وإصدار سياسات تشجّع على الخصخصة وتدعم تنمية القطاع الخاص، وهي خطوات سبق لبعض الدول أن طبّقتها. بيد أنّ هذا التقرير يشير إلى ضرورة تطبيق هذه السياسات إلى جانب السياسات الهادفة إلى تحسين الأجور وظروف العمل في القطاع الخاص وإدخال شبكات الأمان.

ويشكّل ارتفاع معدّل الهجرة جانباً آخر لمشكلة العمالة في المنطقة بحيث يمثّل ما بين ٦٠ و٩٠ بالمئة من مجموع العمالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وحوالي ٢٠ بالمئة في لبنان. ويشير هذا التقرير إلى أنّه في ظل التجزئة الواضحة لأسواق العمل، حيث يعمل المواطنون في القطاع العام والعمال المهاجرين في القطاع الخاص، فإنّ هجرة اليد العاملة ليست سبباً أساسياً في ارتفاع معدّل البطالة عند المواطنين. لذا، ينبغي إدارة هجرة اليد العاملة مع اعتبارها عنصراً أساسياً من استراتيجية العمالة.

من جهته، يشكّل الإقتصاد غير الرسمي نسبةً كبيرةً من العاملين في المنطقة ونسبةً عاليةً من العمالة في القطاع الخاص. وهو يتألف من المؤسسات الصغرى ومن العمل المأجور العرضي وغير المستقر، ذات الدخل المنخفض وغير الآمن والذي يعاني من عجز خطير في ظروف العمل وفي الحصول على الحماية الإجتماعية. ويلعب الإقتصاد غير الرسمي دوراً هاماً في سبل عيش ملايين من الأفراد في المنطقة، ويمثّل مصدراً هاماً من روح المبادرة وخلق فرص العمل. لذلك، لا بدّ من اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل الإنتقال من الأنشطة غير الرسمية إلى اقتصاد رسمي معمّم.

أخيراً، فإنّ هذا التقرير يدعو إلى تطبيق استراتيجيات استخدام ناشطة تدعمها الاستثمارات العامة والخاصة، لزيادة التماسك بين أهداف الأداء الإقتصادي وأهداف توليد فرص العمل. كما ويدعو إلى اتخاذ إجراءات منسّقة بين المؤسسات الحكومية والوكالات والشراكات العامة والخاصة لتوفير برنامج العمل اللائق.

١. مقدمة

١. تشكّل الوظائف والعمل اللائق المطلب الإجتماعي الرئيسي في العالم العربي والعنصر الأساسي للانصهار والاندماج الاجتماعي. من هنا، يهدف هذا التقرير الذي أعدّته منظمة العمل الدولية لمنتدى التوظيف العربي (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) إلى التحفيز على المناقشة والتداول ووضع سياسة عامة للفت الإنتباه إلى ضرورة إعادة النظر في الأولويات ولجعل أ) الاستخدام هدفاً محورياً لسياسات التنمية في المنطقة، وب) جعل إدارة سوق العمل عنصراً أساسياً في جدول أعمال الإصلاح، إذا كان عائد أداء النمو الحالي للمنطقة ترجمةً لمكاسب حقيقية في زيادة الإنتاجية ولتنمية بشرية مستدامة ولعمل لائق.

٢. تضمّ المنطقة العربية نحو ٢٢ بلداً ممتداً ما بين منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وذات الظروف والمنظورات المتنوعة من حيث التنمية والاستخدام. ويتراوح هذا التنوع ما بين المعالم الديموغرافية (نسبة عالية من السكان ووفرة اليد العاملة مقابل قوة عاملة محلية ضئيلة) ومعايير الدخل (إذ تشمل المنطقة بعض أغنى الدول وأفقرها)، فضلاً عن خصائص معينة في سوق عمل دول عانت من الأزمات والصراعات (ومنها العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والسودان).

٣. لذا، ينبغي أن تتمحور أهداف العمل اللائق وفرصه وقيوده في سياقات وطنية محددة. ومع ذلك، يركّز هذا التقرير على بعض الإتجاهات والقضايا السياسة العامة التي ترسم أسواق العمل في المنطقة. وهو يدعو إلى تطبيق استراتيجيات استخدام ناشطة تدعمها الإستثمارات العامة والخاصة، لزيادة التماسك بين أهداف الأداء الإقتصادي وأهداف توليد فرص العمل. كما ويدعو إلى اتخاذ إجراءات منسّقة بين المؤسسات الحكومية والوكالات والشراكات العامة والخاصة لتوفير برنامج العمل اللائق. فإنّ الإلتزامات التي تعهدت بها الدائرة الثلاثية للمنطقة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) في اجتماعات منظمة العمل الدولية الإقليمية في بوسان في العام ٢٠٠٦ (من جانب بلدان غرب آسيا) وفي أديس أبابا في العام ٢٠٠٧ (من جانب الدول العربية في افريقيا) تفضّل الأولويات والأعمال المحدّدة [٤].

[٤] يمكنك الولوج إلى الموقعين التاليين لمراجعة خاتمة الاجتماعين: (http://www.ilo.org/public/english/region/afpro/addisababa/index.htm) http://www.ilo.org/public/english/region/asro/bangkok/

٢. النمو الاقتصادي ونمو الاستخدام

٤. شهدت المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) في الفترة الأخيرة نمواً مستداماً قوياً نسبياً بلغ ٥,٧ بالمئة، جاء في معظمه نتيجةً للزخم النفطي ولارتفاع لأسعار الطاقة (أنظر الرسم الأول). ويمثل هذا النمط معدّل نمو يفوق المعدل الذي تمّ تسجيله في التسعينات والذي وصل إلى ٣,٥ بالمئة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذا النمو سجّل معدّلات أعلى في دول المنطقة الغنية بالموارد. فقد تطوّرت مصادر النمو بشكل كبير خلال العقد الماضي نتيجةً للإستهلاك المحلي وتعزيز دور الإستثمارات. هذا وتأتى السمات الأخرى للنمو من طبيعة المنطقة المتقلّبة الغنية بعائدات النفط غير أنّ أسعار النفط العالمية شهدت في الآونة الأخيرة انخفاضاً حادّ في خضمّ الأزمة المالية الحالية.

الرسم الأول: نمو إجمالي الناتج المحلي
المصدر: مؤشرات البنك الدولي

الدول العربية: نمو إجمالي الناتج المحلي في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

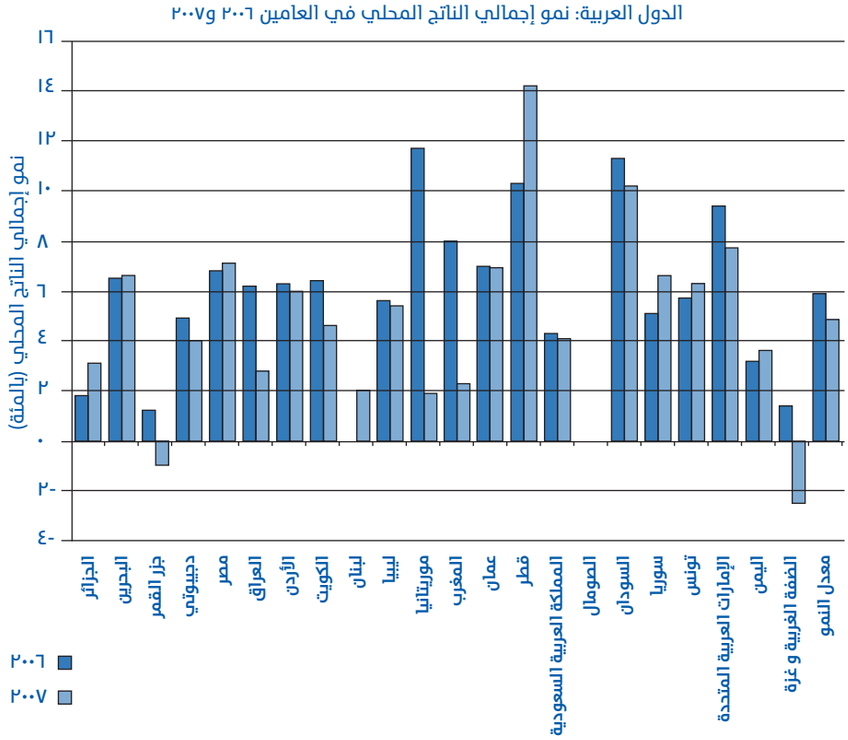

٥. لا يعتبر قطاع النفط في حد ذاته قطاعاً جاذباً للاستخدام في حين أن النمو الإقتصادي الناجم عنّ صادرات النفط يساهم في خلق فرص العمل. من هنا تظهر الحاجة إلى إصدار سياسات خاصة، أو سياسات تستخدم لارتفاع عائدات الاستثمار في البنى التحتية، والمعارف والمهارات من أجل التنمية والسياسات الاقتصادية التي يمكنها تعزيز خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

٦. يظهر الرسم الثاني أنّه فيما كانت العلاقة ما بين الاستخدام والنمو قوية نسبياً، راح نمو الاستخدام يتقدم خلال الفترة نفسها بوتيرة أبطأ من النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإنّ أثر النمو على الاستخدام بدا متفاوتاً للغاية عبر البلدان وعبر الشرائح المختلفة من السكان. وفي المتوسط، انخفضت البطالة مما عكس إنجازاً لا يستهان به نظراً للنمو السريع في القوة العاملة. إلاّ أنّ معدّل البطالة زاد في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي وإلى حد أكبر في الدول المتضررة من الأزمات كالعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. من جهة أخرى،

يسجّل نمو الاستخدام أعلى مستوياته في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (ومنها الإمارات والبحرين وقطر)، فيما يعتبر مرتفعاً نسبياً في بعض الدول التي تتوفّر فيها اليد العاملة ومنها الجزائر تليها المغرب وتونس.

الرسم الثاني: نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو الاستخدام
المصدر: نموذج نزعات الاستخدام العالمية التابع لمنظمة العمل الدولية

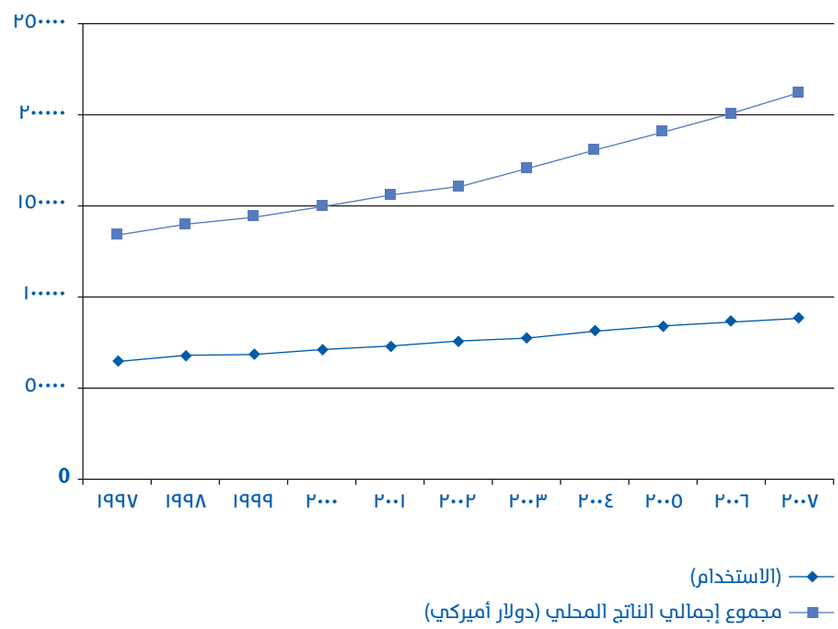

٧. لا بدّ من طرح أداء خلق فرص العمل الكبير في المنطقة في وجه التقدم البطيء على صعيد إنتاجية العمل. فإنّ التحولات الهيكلية في اقتصاد المنطقة تظهر زيادة نصيب قطاع الخدمات في مجال العمل (من ٤٧ بالمئة في العام ١٩٩٧ إلى ٥١ بالمئة في العام ٢٠٠٧)، في ظلّ النمو طفيف في الصناعات التحويلية وانخفاض كبير في الزراعة (أنظر المرفق الجدول التاسع). إلاّ أنّ قطاعي الخدمات والزراعة يمثلان معاً ٨٠ بالمئة من الاستخدام. أمّا انخفاض التقدم في إنتاجية العمل على مدى العقد الماضي فجاء نتيجةً لأنواع الوظائف الجديدة التي أنشئت، وانخفاض أجور الوظائف لا سيما في الزراعة وفي القسم الأدنى من قطاع الخدمات، وصولاً إلى الإنفصال الكبير عن القطاعات ذات نمو الرأس المال الهائل.

٨. من أجل حسن تقدير التفاعل بين الديناميكية الإقتصادية للمنطقة ونتائج الاستخدام، من الضروري فهم وتحليل الطبيعة المحددة لأسواق العمل في المنطقة العربية، والتي تعرض بعض الخصائص الفريدة. واستناداً إلى معطيات منظمة العمل الدولية الحديثة، قمنا بإدراج ستة اتجاهات رئيسية ملقين الضوء عليها في ما يلي. كما ولجأنا إلى توفير صورة شاملة في المرفق المحضّر خصيصاً لمنتدى الاستخدام العربي تضمّ الإختلافات بين الدول.

٣. التطورات الأخيرة في أسواق العمل: إدراج التحديات الست

٣,١ نمو سريع للقوة العاملة سرعان ما سيبدأ بالتباطؤ

٩. سبق للمنطقة أن سجّلت أعلى معدلات نمو القوة العاملة في العالم متجاوزةً الثلاثة بالمئة في السنة نتيجةً للنمو السريع في عدد السكان البالغين سن العمل، فضلاً عن زيادة معدلات المشاركة في القوة العاملة التي عززتها إلى حد كبير نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة في الدول الكبرى وهجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويبين الرسم الثالث حصة المنطقة من حيث عدد سكان العالم البالغين سن العمل، والتي تعتبر الأعلى بين كافة المناطق والثانية من حيث الشباب.

١٠. وفي حين أن نمو القوة العاملة سيبقى مرتفعاً في السنوات المقبلة وصولاً إلى العام ٢٠٢٠، فإنّ وتيرة التباطؤ تأتي نتيجة للتحول الديموغرافي. ولكن حتى ذلك الحين، فإنّ التحدي المتمثل في خلق فرص العمل سيستوجب مراعاة ملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ظلّ زيادة عدد الأفراد البالغين سنّ العمل وارتفاع معدلات المشاركة في القوة العاملة خصوصاً عند النساء.

الرسم الثالث: نسبة التغيرات بين العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٧ من مجموع السكان والشباب البالغين سنّ العمل
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر ملاحظات رقم ٥ في المرفق: تعريف للمنطقة العربية.

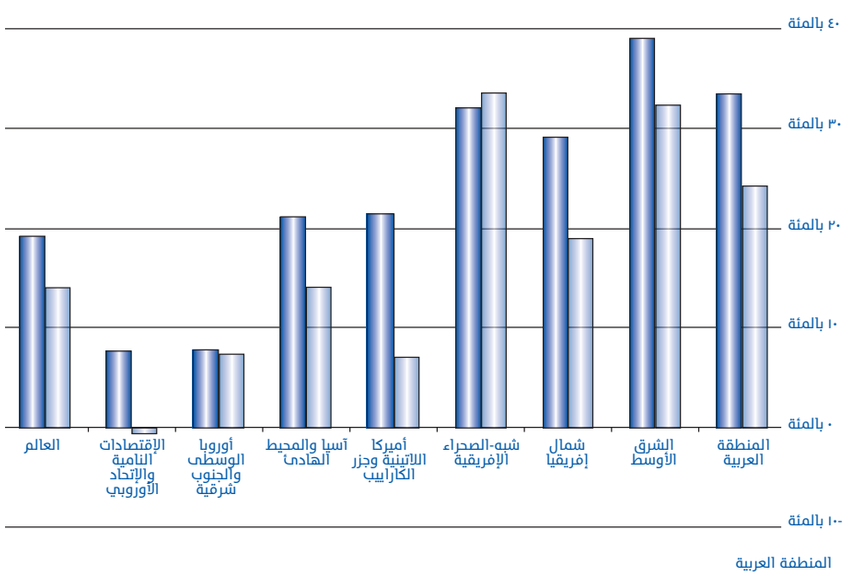

٣,٢ بقاء نسبة البطالة مرتفعة وإن انخفضت في بعض الدول

١١. كما سبق أن ذكرنا أعلاه، فإنّ الأداء الجيد لخلق فرص العمل ونمو الاستخدام قد خفّضا معدل البطالة المتوسط الإقليمي. فقد نمت نسبة الاستخدام بالنسبة إلى عدد السكان بنحو ٣٨ بالمئة خلال الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٧، في حين ارتفع عدد السكان البالغين سن العمل بنسبة ٢٤ بالمئة خلال نفس الفترة (أنظر الجدولين ٥ و٦ والرسم ٦ في المرفق). وهذا ما يفسّر انخفاض معدلات البطالة بحوالي أكثر من ١٢ بالمئة في المنطقة لتبلغ ١٠ بالمئة. هذا وتظهر الإختلافات بين الدول بشكل واضح في المرفق. أمّا معدل البطالة فلا يزال واحد من أعلى المعدلات في العالم، سواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أنظر الرسم الرابع).

الرسم الرابع: معدلات البطالة
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر ملاحظات رقم ٥ في المرفق: تعريف للمنطقة العربية.

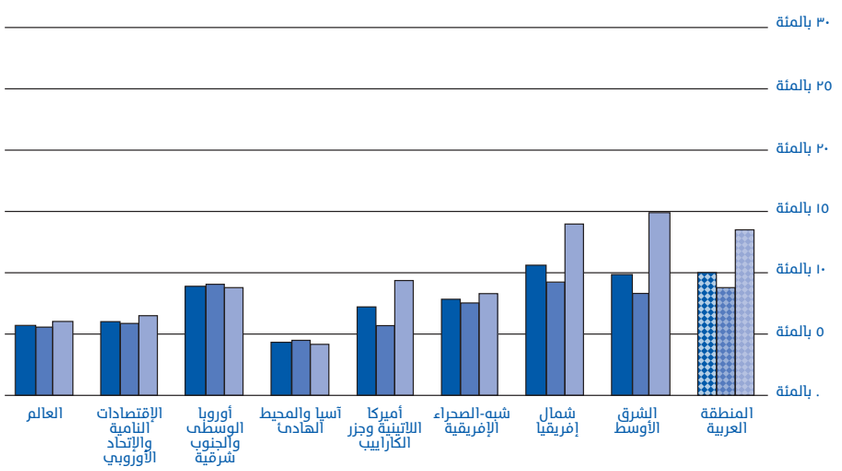

٣,٣ التحديات المتمثلة في الاستخدام عند الشباب

١٢. تقوم مشكلة البطالة في المنطقة أولاً وقبل كل شيء بطالة الشباب. استناداً إلى الرسم الخامس، تسجّل البطالة بين الشباب العربي أعلى المعدلات في العالم إذ تمثّل ٥٠ بالمئة من متوسط العاطلين عن العمل، وهي الأعلى بين الإناث. هذا ويثير ارتفاع معدل البطالة بين الشباب المتعلمين الذين أكملوا الثانوية و/أو التعليم العالي فضول الكثيرين.

١٣. في محاولة لفهم وتحليل العوامل الكامنة وراء البطالة عند الشباب بشكل أوضح، قامت منظمة العمل الدولية بتطبيق "دراسة إستقصائية حول الإنتقال من المدرسة إلى العمل" في ثلاث دول بما في ذلك مصر والأردن وسوريا. وتهدف الدراسة إلى جمع تجارب الشباب من الرجال والنساء من خمس فئات تضمّ تلامذة شباب وباحثين عن عمل وموظفين يافعين وشباب يعملون لحسابهم الخاص وعاملين يعملون على حسابهم لا ينتمون لمدرسة ولا لسوق العمل. وأظهرت نتائج هذه الدراسات الإستقصائية أنّ أدنى نسبة من الشباب قد نجحت في عبور الجسر الممدود بين المدرسة والعمل. وقد شملت أفراداً يعملون إما في وظيفة وفق عقد دائم، أو أفراد راضين عن عملهم ولا يرغبون في التغيير. كما وأشارت هذه النتائج إلى العقبات الرئيسية التي تواجه الشباب العربي. فإنّ جيل الشباب اليوم هو من بين الأكثر تحصيلاً للعلم في المنطقة. ومع ذلك، تبقى مهمة إيجاد العمل اللائق فائقة الصعوبة. فإنّ عدد الشباب البالغين سن العمل وتطلعاتهم الحالية يشكلان أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات، في وقت يتمّ فيه دراسة السياسات المحلية والمبادرات الإقليمية المتعلقة باستخدام الشباب.

الرسم الخامس: معدلات البطالة عند الشباب
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر ملاحظات رقم ٥ في المرفق: تعريف للمنطقة العربية.

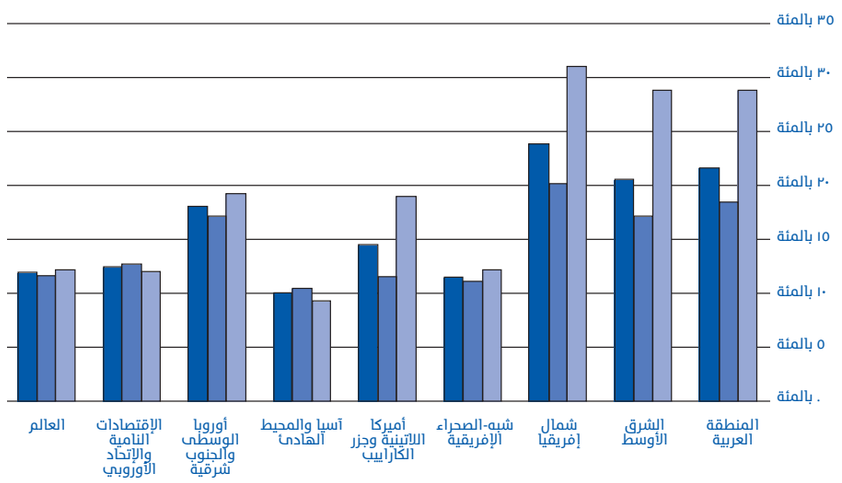

٣,٤ ردم الهوة بين الجنسين وإن ببطء

١٤. ارتفعت المشاركة الإقتصادية للنساء تدريجياً في المنطقة على الرغم من بقائها منخفضة بشكل ملحوظ مقارنةً مع سائر مناطق العالم (انظر الرسم السادس). هذا وتختلف مشاركة القوة العاملة النسائية بتفاوت بين بلد وآخر، وهي مرتبطة إيجابياً بارتفاع مستويات التعليم.

١٥. وإذا ما نظرنا بكثب إلى توزيع البطالة، يتبيّن لنا أنّ معدلات البطالة عند النساء مرتفعة (انظر الرسمين الرابع والخامس أعلاه). ويعزى أحد الأسباب الكامنة وراء ارتفاع البطالة عند النساء أو انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي بصورة عامة، إلى أسواق العمل المجزأة، حيث تميل النساء إلى التركيز على المهن "المقبولة عند النساء". وبالتالي، يعزز 'ازدحام' المرأة في مهن محددة روح المنافسة على صعيد مهن محددة ويزيد من البطالة. كما وتبقى الفجوة بين معدلات البطالة عند الرجال والنساء مرتفعة. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ نسبة البطالة تكون أعلى على صعيد النساء المثقفات.

الرسم السادس: معدلات مشاركة اليد العاملة في العام ٢٠٠٧
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر ملاحظات رقم ٥ في المرفق: تعريف للمنطقة العربية.

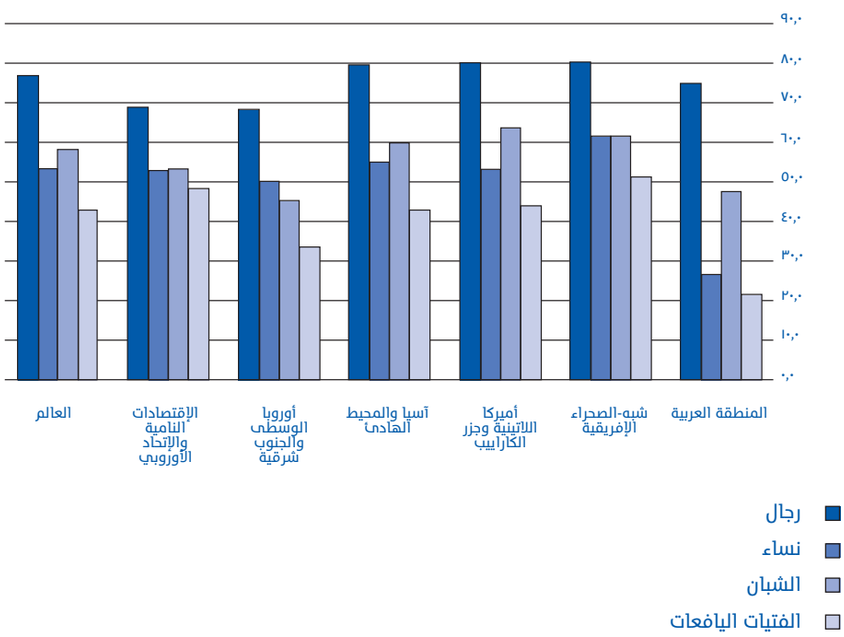

١٦. يشير الرسم السابع من جهة أخرى إلى أنّ النساء قد استفدنَ من زيادة فرص العمل في العقد الماضي: فقد ارتفعت الوظائف المخصّصة للنساء بنسبة ٥٦,٥ بالمئة، فيما بلغ ارتفاع الوظائف المخصصة للرجال بنسبة ٣٢,٦ بالمئة فقط.

١٧. وخلاصة القول، فإنّ معدلات مشاركة النساء تشهد تزايداً سريعاً، في وقت تلحّ فيه الحاجة إلى تحسين الإمكانات والتي تُعتبر الأدنى في العالم. أمّا اسواق عمل النساء والرجال فمنقسمة إلى حدّ كبير بينما تواجه النساء حواجز واضحة وخفية تمنعها من الولوج إلى وظائف القطاع الخاص. وفي حين يبدو أنّ هناك ارتباط وثيق بين المستويات التعليمية للمرأة ومعدلات المشاركة في القوة العاملة المرتفعة، تواجه النساء المثقفات أيضاً صعوبةً في إيجاد وظائف لائقة كما تشير إليه أرقام البطالة المدرجة في هذا التقرير ونمو ظاهرة "العمال المحبطين" في المنطقة. من هنا، يبدو أنّ التعليم العالي لا يشكل ضماناً للحصول النساء على وظائف جيدة. لذا، عمدت بعض الدول إلى اعتماد مبادرات قانونية وسياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا بدّ من تعزيز الهياكل الضرورية للسماح للنساء بدخول سوق اليد العاملة والبقاء فيه (ومنها سياسات الأسر الودية وساعات العمل المرنة وحماية الأمومة والمساواة في الأجور).

الرسم السابع: نسبة التغيير في الاستخدام بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج النزعات الإقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر ملاحظات رقم ٥ في المرفق: تعريف للمنطقة العربية.

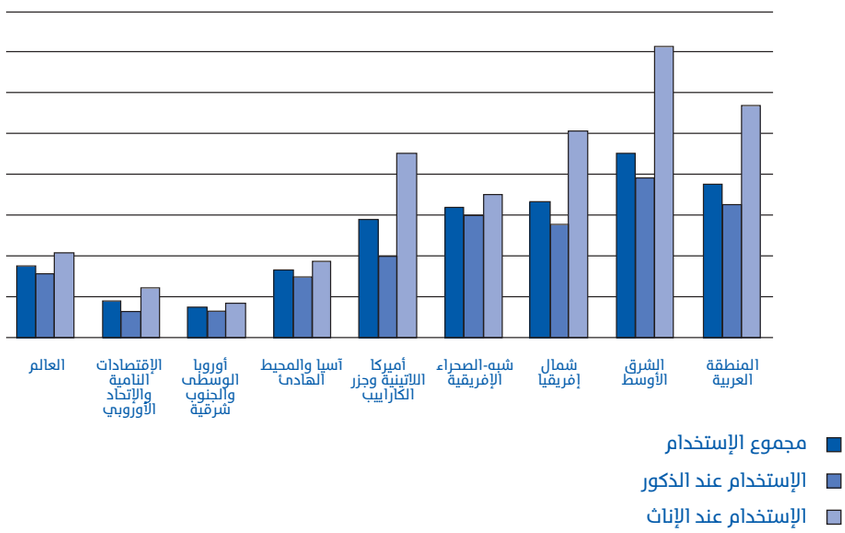

٣,٥ حصة القطاعين العام والخاص في الاستخدام

١٨. يشكّل المعتقد الراسخ والممارسة الصحيحة لدور القطاع العام المباشر في توليد فرص العمل إحدى ميزات المنطقة العربية. وينظر إلى الحكومة على أنّها المستخدم الأمثل فضلاً عن كونها أحياناً الملاذ الأخير. فالإصلاحات والسياسات التي أدخلت على القطاع العام مؤخراً في بعض دول المنطقة لتشجيع ودعم تنمية القطاع الخاص لم تنجح في إحداث تغير كبير في هذا النمط. ولا يزال القطاع العام صاحب العمل الرئيسي في المنطقة. ووفقاً لبيانات العام ٢٠٠٤، فإنّ القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمثل نحو ٢٩ بالمئة من إجمالي الحصة في الاستخدام فيما تشكّل الرواتب والأجور التي تدفع نحو ٣٨ بالمئة من النفقات الجارية، مما يتناقض إلى حدّ كبير مع سائر دول العالم. فهي تشكّل تقريباً ضعف المتوسط العالمي (باستثناء الصين)، في حين تسجّل ٤,٥ بالمئة من إجمالي الحصة في الاستخدام و١٦,٣ من النفقات الجارية في كوريا، و١١,٥ بالمئة و٢٥,١ بالمئة على التوالي في البرازيل، و١٦,٤ بالمئة و١٩,٢ بالمئة في المكسيك (أنظر الجدول الأول).

١٩. ولكن لا بدّ من أخذ الاختلافات عبر دول المنطقة في الاعتبار. فإنّ حصة القطاع العام المنخفضة في المغرب (١٠ بالمئة) تتميّز عن المستويات التي تسجّل في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة.

٢٠. وفي حين أنّ البيانات الأخيرة نادرة وغير متوفرة على صعيد كافة الدول، هناك دلائل تشير إلى أنّ معدل نمو الاستخدام في القطاع العام في بعض الدول (كالجزائر ومصر والأردن واليمن على سبيل المثال) يشهد تراجعاً خفيفاً.

الجدول الأول: حصة القطاع العام في الاستخدام٢٠٠٧
المصدر: البنك الدولي، التوقعات والتنمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام ٢٠٠٥

	مجموع حصة القطاع العام في الاستخدام في العام ٢٠٠٠	رواتب وأجور القطاع العام كجزء من الإنفاق الجاري في العام ٢٠٠٤
	٢٩,٠	**٣٧,٩**
الجزائر	٢٩	٣١,١
البحرين	٢٨	٦٣,٧
مصر	٢٩	٢٩,٢
إيران	٢٨	٣٧,٨
الأردن	٤٤	٢٧,٥
الكويت	٩٣	٤٠,٥
ليبيا	٦٦	
المغرب	١٠	٥٠,٨
المملكة العربية السعودية	٧٩	
تونس	٢٢	٦٢,٩
	٣٣,٨	
الصين	٣٦,٠	
كوريا	٤,٥	١٦,٣
الفيليبين	٥,٢	
أميركا		
البرازيل	١١,٥	٢٥,١
كولومبيا	٨,٤	١٤,٥
الإكوادور	١٣,٨	٤٤,٦
غواتيمالا	١٤,٩	
المكسيك	١٦,٤	١٩,٢
	١٣,٥	
كندا	١٧,٥	٨,٢
ألمانيا	١٢,٣	
اليابان	٧,٧	
إسبانيا	١٥,٢	
بريطانيا	١٨,٩	
الولايات المتحدة	١٤,٦	٧,٨
العالم	**٢٧,٠**	
باستثناء الصين	١٨,٢	

٢١. تتعدّد الأسباب الكامنة وراء الدور المهيمن للقطاع العام لخلق فرص العمل في المنطقة العربية. إنها لحقيقة أن في سياق مستويات النمو العالية في القوة العاملة، فإنّ التوقعات والضغوط الاجتماعية لا تزال مرتفعة للقطاع العام لمواصلة أداء دوره بوصفه صاحب العمل الرئيسية ومزوّد افضل الوظائف وظروف العمل. في الواقع، وعلى عكس سائر دول العالم، فإنّ الأجور وظروف العمل والاستحقاقات وهيبة وظائف القطاع العام تبقى أعلى بكثير من تلك التي يعرضها القطاع الخاص. وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة للشباب المتعلّمين الذين يقفون في طوابير لسنوات على أمل الحصول على وظائف حكومية في حين يبقى عدد كبير منهم عاطل عن العمل أو مصنّف في خانة "العمال المحبطين".

٢٢. بل لعلّ أنّ مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة تبقى الأهم سيما وقد سبق لنا أن أشرنا أعلاه إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة واستمرار ارتفاع معدلات البطالة التي تصل أحياناً إلى ضعف معدّل البطالة عند الرجال. هذا وتشكّل مسألة توفر إجازة الأمومة وتسهيلات رعاية الأطفال وساعات العمل

المرنة وانخفاض التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع العام عوامل جذب قوية لاستمرار تفضيل المرأة إيجاد وظيفة في القطاع العام. في المقابل، فإنّ ديناميكية القطاع الخاص المحدودة من حيث خلق فرص العمل وظروف العمل المقدّمة حدّت من كفاءة تخصيص الموارد البشرية وأدّت إلى ارتفاع التحول الحالي وانخفاض الإنتاجية في مؤسسات القطاع الخاص.

٢٣. ويمكن تلخيص السياسة المستقاة من التأثير المحدود لإصلاحات القطاع العام الحالية على الشكل التالي: يجب تطبيق هذه الإصلاحات إلى جانب السياسات التي تهدف إلى تحسين الأجور وظروف العمل في القطاع الخاص وإدخال شبكات الأمان. فإنّ اتباع النمو والاستخدام وتنمية القطاع الخاص وفق برامج العمل اللائق أثبت أنّه أكثر فعالية واستدامةً وفقاً للتجارب الذي اختبرتها دول المنطقة.

٣,٦ الهجرة للعمل في المنطقة العربية وخارجها

٢٤. ويشكّل ارتفاع معدل الهجرة سمةً أخرى من سمات التحديات التي تواجهها الاستخدام في المنطقة. كما وترتبط هجرة اليد العاملة ارتباطاً قوياً مع الاستخدام وتطورات سوق العمل في المنطقة. ففي بعض الدول، يحثّ العجز في الاستخدام أو في ظروف العمل اللائق على توجّه القوى العاملة للبحث عن عمل في أسواق العمل الخارجية، أكان في المنطقة أو خارجها. وتُسجّل هذه الهجرة بشكل خاص في شمال إفريقيا والعراق والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا وإن بدرجات متفاوتة.

٢٥. أمّا في سائر الدول، لا سيما الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي، فإنّ تشغيل أسواق العمل وأنظمة الإنتاج والتبادل وحجم قوة العمل المحلية الصغير وارتفاع عائدات النفط يساهمون في زيادة الطلب على العمال المهاجرين. وبالتالي، ترتفع نسبة اليد العاملة المهاجرة باستمرار، وكذلك اليد العاملة المحلية. هذا وتشكّل نسبة العمال المهاجرين ما بين ٦٠ و٩٠ بالمئة من إجمالي الاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي فيما تسجّل حوالي ٢٠ بالمئة في لبنان.

٢٦. إنّ اليد العاملة المهاجرة تضمّ نسبة لا بأس بها من النساء. ومن الجدير ذكره هنا أنّه منذ منتصف السبعينات، تراجعت نسبة العمال من أصل عربي المهاجرين للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد انخفضت هذه النسبة من أكثر من ٧٠ بالمئة في منتصف السبعينات إلى حوالي ٣٠ بالمئة في السنوات الأولى من الألفية الثانية. وأصبح لبنان والأردن في الوقت عينه دولتي منشأ ومقصد.

٢٧. وفي ظلّ غياب الطلب على اليد العاملة المهاجرة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تحوّل المهاجرين العرب نحو دول أوروبا الغربية حيث تسلّموا وظائف تتطلب مهارات محدودة، متوسّطة أو حتّى عالية في بعض الأحيان. وأفادت تقديرات جامعة الدول العربية أنّ عدد المهاجرين العرب ذوي المهارات العالية العاملين في الخارج وصل إلى ٤٥٠ ألف شخص. وقد اتفقت جميع نظريات التنمية على أهمية رأس المال البشري للتنمية. ومن ثم، لا بدّ من التركيز على تأثير هجرة العمال العرب ذوي المهارات العالية، أو ما يُعرف ب "هجرة الأدمغة"، على آفاق التنمية في بلدهم الأم.

٢٨. إنّ العدد الكبير للعمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي القادمين خصوصاً من جنوب وجنوب شرق آسيا، يعمل أساساً في وظائف القطاع الخاص التي لا تستوجب مهارات عالية، بأجور محدودة. وبالتالي، فإنّ هذه الفئة من المهاجرين تُستخدم للعمل في البناء وتجارة الجملة والفنادق والمطاعم.

٢٩. إنّ هجرة اليد العاملة من الدول العربية لم تمح آثار الضغوط التي تعاني منها الأسواق في الدول الأم. فإنّ ارتفاع معدّل الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تزامن مع ارتفاع معدّل البطالة عند المواطنين المحليين لا سيما خريجي الجامعات منهم. هذا ويشير تقسيم أسواق العمل الواضح بحيث يتمّ استخدام المواطنين المحليين فقط في القطاع العام والعمال المهاجرين في القطاع الخاص أنّ هجرة اليد العاملة ليست سبباً في زيادة معدل البطالة بين أبناء الوطن.

٣٠. من جهتها، أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن رغبتها في تقليص اعتمادها على استخدام العمال الأجانب. غير أنّ الحصص النسبية الإدارية أظهرت فعاليةً محدودةً من حيث تحقيق هذا الهدف وتشجيع استخدام المتخرجين المحليين من الأنظمة التعليمية الوطنية. وبالتالي، لا بدّ من إلغاء هذا التقسيم الحاصل على مستوى أسواق العمل وتحقيق الإندماج في الأسواق. غير أنّ هذا الإندماج يصار إليه عن طريق تحسين شروط وظروف العمل في القطاع الخاص لاستقطاب العمال العرب. كما وسيأتي هذا التحسين بالفائدة على العمال المهاجرين. وبطبيعة الحال، فإنّ الفرضية تقوم على استمرار الحاجة إلى العمال المهاجرين في المستقبل القريب.

٣١. لذلك، لا بدّ من إدارة هجرة اليد العاملة بجميع أبعادها، مع اعتبارها عنصراً أساسياً من استراتيجية الاستخدام.

٣,٧ هل يؤدّي انخفاض الإنتاجية إلى توسيع نطاق الإقتصاد غير المنظم؟

٣٢. إنّه لمن المعروف أنّ معدلات البطالة لا توفر سوى صورة جزئية عن مجمل وضع الاستخدام في الدول النامية. إلاّ أنّ هذا الواقع ينطبق أيضاً على الدول العربية. فالوظيفة السيئة والعمل في الاقتصاد غير المنظم و"العمال الفقراء" مفاهيم تهدف إلى الإبقاء على انخفاض جودة العمل و/أو على العجز الذي يطال العمل اللائق

والذي يترك آثاراً سلبيةً على عدد كبير من الموظفين. وفي حين أنّ معدلات الفقر لا تزال منخفضة عموماً في المنطقة مقارنةً مع المعدلات التي تسجلها في المناطق النامية الأخرى، إلاّ إنّها تشكّل مصدر شقاء لبعض الدول والشعوب وتزيد من تفاقم الوضع في حالات الصراع.

٣٣. تمّ خلال المؤتمر [٥] الذي عقدته منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٠٢ اقتراح استبدال مصطلح "قطاع" ب "اقتصاد"، وذلك بهدف إلقاء الضوء على واقع سوء العمل و"العمال الفقراء". فإنّ الاقتصاد غير المنظم يمثل نسبة كبيرة من العاملين في المنطقة، وجزء كبير من الاستخدام في القطاع الخاص. وهو يتألف من الأعمال الدقيقة والصغيرة فضلاً عن العمل المأجور العرضي وغير المستقر، مع تدني الأجور وانعدام الأمن والدخل واختبار نقص خطير في ظروف العمل وفي الحصول على الحماية الإجتماعية. وتظهر المعطيات المتوفرة حول أربع دول من شمال افريقيا أنّ مدى انتشار هذه الظاهرة يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٨٠ بالمئة من الاستخدام غير الزراعية في المنطقة (الرسم الثامن).

الرسم الثامن: الاستخدام في الإقتصاد غير المنظم كنسبة مئوية من الاستخدام غير الزراعية
المصدر: منظمة العمل الدولية، النساء والرجال في الإقتصاد غير المنظم، ٢٠٠٢

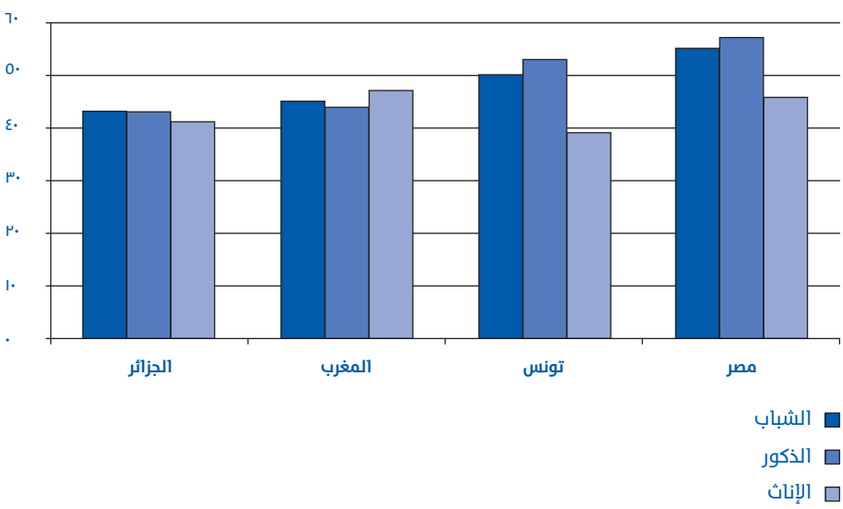

٣٤. يشير بطء نمو الإنتاجية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧ إلى أن الجزء الأكبر من الوظائف الجديدة أنشئ في الإقتصادات غير المنظمة، لا سيما في مجال الزراعة وفي الطرف الأدنى من قطاع الخدمات. وفي غياب المعطيات المفضّلة والتحاليل اللازمة، يبدو من الواضح أنّه لم يعد بالإمكان اعتبار الاقتصاد غير المنظم ظاهرة عابرة. فهو قد توسّع في العقود القليلة الماضية ليطال دول تعيش حالات مرتفعة لمعدلات النمو الإقتصادي واندماجاً كاملاً مع الإقتصاد العالمي.

٣٥. وعلى الرغم من انخفاض الإنتاجية ومن النقص الخطير على صعيد العمل اللائق، يلعب الاقتصاد غير المنظم دوراً مهماً في معيشة الملايين، ويمثل مصدراً هاماً من روح المبادرة وخلق فرص العمل. وبهدف إطلاق العنان لهذه الإمكانات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، لا بدّ من اتخاذ تدابير شاملة لتيسير الانتقال من الأنشطة غير المنظمة إلى الاقتصاد المنظم المعمم. من هنا، فإنّ أولويات العمل تتطلب دراسة أعمق للديناميكيات الشكلية وغير الرسمية في سياق الدول المعنية، وتوجيه الاستثمار لتوفير البنى التحتية والوصول إليها، والخدمات التجارية العامة التي تهدف إلى رفع مستوى الإقتصاد غير المنظم وتكامله. وبالتالي، يمكن القول أنّ مجموعة التدابير والممارسات الدولية الجيدة التي وثّقتها منظمة العمل الدولية يمكنها أن تلهم آليّة العمل في المنطقة [٦].

[٥] القرارات والاستنتاجات المتعلقة بالعمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، والتي تمّ اعتمادها في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، مؤتمر العمل الدولي، الجلسة تسعين، جنيف، ٢٠٠٢

[٦] أنظر منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧. الاقتصاد غير المنظم: تيسير الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، جنيف.
http://www.ilo.org/public/english/employment/policy/events/informal/materials.htm

٤. لمحة عن الاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: استجابات السياسة على مدى السنوات لغاية العام ٢٠٢٠

٣٦. تنضج الأجيال في المنطقة يوماً بعد يوم، ولكن من الآن ولغاية العام ٢٠٢٠، فإنّ نمو عدد السكان سيستمرّ في تشكيل الضغط على أسواق العمل. وبالتالي، ستواجه المنطقة تحدياً كبيراً يتجلى بخلق أكثر من ٧٠ مليون فرصة عمل لتوظيف الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل، والحد من معدل البطالة، واستخدام "العمّال المحبطين"، وكذلك تحسين نوعية الوظائف والإنتاجية [٧].

٣٧. ويبقى التحدي المتمثل في الاستخدام والعمل اللائق الأكبر من نوعه وإن كان ارتفاع معدلات النمو مستداماً، على الرغم من الاضطراب المالي الراهن واحتمالات التباطؤ الاقتصادي. هذا وتشكّل الهجرة بحدّ ذاتها ميزةً هامةً من ميزات أسواق العمل العربية غير قادرة على حلّ المشكلة. فإنّه ينبغي تأمين الوظائف من خلال ديناميكية الاقتصادات الوطنية وعمليات التشجيع على الاندماج الإقليمي. بدورها، تشكل تنمية المهارات وروح المبادرة وتنمية المشاريع المستدامة والإبتكار والإدارة السليمة لسوق العمل العناصر الرئيسية لتحسين دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل.

٣٨. أظهر الأداء في الفترة الأخيرة نجاح عدد من دول المنطقة في جني ثمار النمو المرتفع وترجمته في زيادة فرص العمل. وتجدر الإشارة هنا إلى دور التقدّم في مجال التعليم العالي وإلى أهمية مسألة تطوير المهارات. وقد سبق للتقرير السابق أن ألقى الضوء على مجالين من المجالات ذات الأولوية العليا يتوجّب أن تأخذها السياسات في الاعتبار والتي تتجلى أولاً في الحاجة إلى سياسات استخدام مؤيدة للنشاط شاملة ومنسقة، وثانياً في ضرورة القضاء على أبعاد تجزئة أسواق العمل.

٣٩. سياسات الاستخدام الشاملة المؤيدة للنشاط. ينبغي تطبيق إستراتيجيات الاستخدام الخاصة بكل دولة وتحقيق أهداف العمل اللائق ودعمها على مرّ الأيام عن طريق تدابير فعالة ومستدامة وفاءً للالتزامات التي تعهدت بها دول المنطقة خلال مؤتمري بوسان (٢٠٠٦) وأديس أبابا (٢٠٠٧).

٤٠. وفي حين لجأت كافة دول المنطقة بوضع برامج الاستخدام غير المتصلة و/أو برامج التدريب، عمد البعض منها إلى تطوير رؤيا واضحة وإستراتيجية شاملة وناشطة تهدف إلى تحقيق أهداف الاستخدام والعمل اللائق على مستويات الدولة والمنطقة، متخذةً في الاعتبار موضوع الاندماج في الاقتصاد العالمي زيادة القدرة التنافسية.

٤١. تستلزم رؤيا العمل اللائق تحولاً في أطر السياسات والأولويات الحالية. ومن المهم أن يصبح العمل هدفاً محورياً ومعياراً لتقويم الأداء الشامل على صعيد الدولة. وهذا يستتبع إجراء تقويم منهجي لتأثير استثمارات الاستخدام (المحلية والأجنبية والعام والخاصة)، ويتطلب وضع سياسة حوافز تشمل الحوافز الضريبية على الاستخدام العالي وتحسين الإنتاجية. كما وتستوجب تحليلاً أفضل للسياسات في القطاعات المتداولة وغير المتداولة والاستراتيجيات المناسبة لبلوغ ذروة طاقة الاستخدام. هذا ويعتبر اعتماد السياسات لمواجهة الركود خصوصاً في الدول التي سبق أن شهدت صراعات وأزمات أمراً هاماً لزيادة فرص العمل والدخل وشبكات الأمان لا سيما على صعيد السكان ذوي الدخل الأدنى.

٤٢. شدّد إعلان منظمة العمل الدولية للعام ٢٠٠٨ حول العدالة الاجتماعية لعولمة عادلة على ضرورة "جعل الاستخدام هدفاً محورياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية" وليس ما ينتج عنها. وقد وفّرت العناصر الأساسية العشرة من جدول أعمال الاستخدام العالمية (٢٠٠٣) أسس سياسة وقائمة للعمل المناسب بهدف التكيف مع الحقائق المحلية المتنوعة في المنطقة. وأدّت هذه الرؤية لسياسات العمل اللائق والاستخدام الناشطة إلى خفض المسؤوليات المؤسساتية ومجالات السياسة، جاعلةً من العمل المنسق والمتماسك في مجالات السياسة العامة ومن العمل المستدام ومن آليات التنسيق الفعالة بين الحكومات وعبر الشراكات الخاصة والعامة العناصر الرئيسية للنجاح.

٤٣. تيسير سيولة سوق العمل والقضاء على التجزئة. تلعب سياسات ومؤسسات أسواق العمل دور وساطة أساسي في ضمان فعالية والشمول نتائج استراتيجيات تنمية الاستخدام. ومن الضروري فهم هذا الدور بشكل أفضل وتطوير وإصلاح المؤسسات من أجل تطبيق الوظائف المشتركة وتحقيق المزيد من الكفاءة

---

[٧] إنّ التقديرات عبارة عن وظيفة من وظائف معدلات المشاركة في القوة العاملة التي لا يمكن توقعها بدقة والتي تختلف وفقاً لعوامل عديدة تتراوح بين مستويات الأجور والتوقعات غير المتعلقة بالأجور وغيرها من العوامل.

والإنصاف.

٤٤. بحسب التحاليل الواردة في القسم الثاني، فإنّ أسواق العمل في المنطقة تبقى إلى حدّ كبير الأكثر تجزئة على صعيدي القطاعين العام والخاص. بمعنى يظهر الانقسام بين المعايير الرسمية من جهة وغير الرسمية من جهة أخرى، والجنس والعمر والعمال المحليين والأجانب. ويأتي هذا الانقسام العالي نتيجةً لمجموعة من العوامل بدءاً من الإستراتيجيات الإنمائية والمعايير الاجتماعية والخصائص الاجتماعية الماضية وصولاً إلى الإهمال. هذا وتعيق العمليات المعزولة التابعة لهذه الأسواق المجزأة تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية التي اتّخذتها الدول على عاتقها، بالإضافة إلى توقعات جزء من السكان والتي لم تنفّذ بعد. من هنا، يجب أن تتحول مهمة القضاء على تجزئة أسواق العمل هدفاً تضعه سياسات سوق العمل نصب أعينها، وتخصصه على رأس جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي وإصلاح الحكم في المنطقة وذلك من أجل تحقيق رؤيا العمل اللائق.

٤٥. إنّ تجزئة أسواق العمل عبارة عن اختلاف جوهري على مستوى شروط الولوج والاستخدام في الأسواق ممّا يصعّب عملية التنقل. وهي تعرقل بشكل خاص تحركية العمل وتلبية العرض للطلب في ظلّ ارتفاع فرص العمل الاقتصادية واستخدام الوافدين الجدد إلى أسواق العمل. من هنا، تؤمّن التقارير المتعلقة بهذه المسألة والتي أعدتها منظمة العمل الدولية للمنتدى لمحةً مفصلةً عن السياسات والممارسات القادرة على القضاء على ظاهرة التجزئة هذه بهدف تعزيز آفاق الشباب وتهيئة الظروف لتطوير المشاريع المستدامة وبالتالي زيادة وتحسين دور القطاع الخاص وقدرته على خلق وظائف أكثر وأفضل. كما ويتضمّن التقرير العناصر الرئيسية لتحسين إدارة سوق العمل من منظور يرتكز على الحقوق في المنطقة. وبالتالي، باتت عملية سدّ الفجوة الواقعة على صعيد الجنسين ممكنة من خلال العمل المستدام المتعدد الأبعاد مع التركيز بشكل خاص على عناصر التمييز المتعلقة بكلفة حماية الأمومة والولوج إلى تسهيلات رعاية الأطفال. ويشير التركيز الواضح على نوعية الوظائف وتحسين الإنتاجية إلى تنمية مقاييس شاملة محدّدة تسهّل انتقال الأنشطة غير المنظمة إلى تيار الاقتصاد الرئيسي، والولوج المباشر إلى الموارد المالية والتدريب والحماية وغيرها من الموارد الإنمائية. أخيراً، فإنّ إدارة الهجرة بشكل فعالة ومسؤول ومنصف جزءٌ لا يتجزأ من استراتيجيات الاستخدام في المنطقة. لذا، ينبغي أن تشكّل الممارسات الصحيحة في جميع هذه المجالات أكان في المنطقة أو في سائر دول مصدر إلهام لنشاطات إصلاحية على مستوى أكبر، مع العلم أنّ تطوير برنامج وشبكة المعرفة الإقليمية قادر على دعم هذه النشاطات.

٤٦. أخيراً، فإنّ رؤيا العمل اللائق تعني إتباع مسلك الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة القدرة التنافسية. وعلى الرغم من افتقار إمكانيات الاندماج الإقليمي والعالمي في المنطقة إلى وسائل التطوير والتنمية، إلاّ أنّها تعكس توقعات واعدة من حيث النمو والتنمية. أمّا مسألة توفير وظائف أفضل مع حلول العام ٢٠٢٠ فتتطلّب منظور متكامل يشمل الأهداف الإستراتيجية الأربعة لجدول أعمال العمل اللائق ألا وهي الاستخدام والحقوق بما فيها الحقوق الأساسية في العمل وتوسيع الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر شموليةً وتعزيز الثقافة وممارسة الحوار الاجتماعي كوسيلة علاجيّة لمناقشة بدائل وخيارات السياسة.

٥. أسئلة مختارة للمناقشة والحوار:

- ما هي السياسات التي تدعم بفعالية عالية استراتيجيات النمو وخلق فرص العمل اللائق؟ ما هي التدابير التي يقوم عليها "نجاح" القصص في المنطقة؟ ما هي الأهداف الإقليمية والمحلية للدولة؟
- ما هي التوقعات بالنسبة لزيادة الاندماج الإقليمي وكيف يمكن لهذه العملية أن تؤدي إلى زيادة وتحسين فرص العمل؟
- ما هي السياسات التي تعزز الاستثمار (المحلي والأجنبي المباشر) بحيث يكثّف الاستخدام ويزيد من معدل الإنتاجية؟ وما هي الفرص المتاحة للشراكات العامة والخاصة؟
- ما هي الأهداف والتدابير اللازمة لتحسين الإنتاجية في المنطقة؟
- ما هي الممارسات الصحيحة القادرة على تسهيل عملية التحّول من الإقتصاد غير المنظم إلى الإقتصاد المنظم؟
- ما هي آليات التنسيق والتماسك والحوار الاجتماعي؟
- كيف يمكن للتعاون الإقليمي دعم مسألة اعتماد سياسات استباقية ومبادرات البرامج الرئيسية وتبادل الممارسات الصحيحة؟

المرفق - اتجاهات الاستخدام وسوق العمل في المنطقة العربية

١. تهدف هذه النظرة العامة الإحصائية إلى تقديم صورة شاملة عن سوق العمل واتجاهات الاستخدام في المنطقة العربية مستخدمةً أحدث المعطيات المتوفرة ومقدرةً الاتجاهات من خلال تطبيق منهجية منظمة العمل الدولية حول مؤشرات سوق العمل [٨]. ويتمّ حالياً الإعداد لنسخة موسعة حول الاتجاهات الاجتماعية واتجاهات أسواق العمل في الدول العربية على أن تقوم منظمة العمل الدولية بنشرها في أوائل العام ٢٠٠٩.

٢. وتشير هذه النظرة العامة الإقليمية إلى أنّ بعض اتجاهات أسواق العمل المشتركة يمكن إنشاؤها بسهولة على الرغم من التنوع القائم في دول المنطقة. ونظراً لصعوبة الحصول على تحاليل شاملة حول أسواق العمل في عدد من الدول بسبب النقص في المعلومات والمعطيات، تشكّل الاتجاهات الإقليمية نقاطاً مرجعيةً مثيرةً للاهتمام تُستخدم على صعيد المنطقة أو لمقارنتها مع سائر مناطق العالم [٩].

٣. ويشمل هذا المرفق تحليل سبع مؤشرات رئيسية من منظور مزدوج وهي: السكان والقوة العاملة والاستخدام والبطالة وقطاع الاستخدام ووضع الاستخدام وإنتاجية العمل. وقد أتى التحليل في بعض الحالات عن طريق دراسة أوضاع فئات ثانوية منها النساء والرجال والشباب. وهناك في الواقع ثلاثة مؤشرات من أصل أربعة محددة بشكل خاص للمنطقة العربية اختيرت لقياس التقدم نحو هدف الألفية التنموي المتمثل في "الاستخدام الإنتاجية الكاملة والعمل اللائق للجميع" [١٠]. أمّا هذه المؤشرات الأربع فهي: نسبة السكان من الاستخدام، وحصص الاستخدام الضعيفة ونمو الإنتاجية وحصص الفقر في العمل [١١].

---

[٨] كلما قلّ توفر المعطيات، بات من الصعب الحصول على تقديرات تمثل المنطقة بالكامل. وبالتالي، فإنّ التمرين النموذجي المعتمد لتقدير المؤشرات الإقليمية يبقى محدوداً بالنسبة للمؤشرات التي ترتكز على معطيات متوفرة ومنظمة تستفيد منها أغلبية دول المنطقة. وبالنظر إلى هذا المعيار، تُلخّص المؤشرات المقدرة للمنطقة العربية على الشكل التالي: السكان البالغين سن العمل والشباب والقوة العاملة ومعدلات مشاركة القوة العاملة المجزأة نتيجةً للعمر والجنس، والاستخدام ونسب السكان من الاستخدام المجزأة بسبب الجنس والعمر، ومجموع البطالة، ومعدل البطالة المجزأ بسبب الجنس والعمر، ووضع حصص الاستخدام والحصص الضعيفة وحصص الاستخدام المتداولة ومستويات الإنتاجية. وتعود تقديرات هذه المؤشرات إلى الفترة الممتدة ما بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧. وتمّ حسبان التقديرات الإقليمية باستخدام نموذج اتجاهات الاستخدام العالمية، وهو نموذج اقتصادي معقد قامت منظمة العمل الدولية بتطويره. وهو يستخدم كافة المعطيات المتوفرة في المنطقة بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية بهدف أ) ملء الفراغ الذي يتسبب به النقص في المعلومات، ب) وقياسها مرتكزاً المعطيات الإقليمية المتوفرة المتعلقة بعدد المؤشرات الرئيسية في سوق العمل. لمزيد من المعلومات حول التفاصيل التقنية، الرجاء مراجعة المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل، الرجاء زيارة الموقع التالي: http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/wrest.htm

[٩] إنّ تقديرات العام ٢٠٠٧ لا تزال تمهيدية ويمكن مراجعتها بعد توفّر المزيد من المعطيات لهذا العام.

[١٠] لمزيد من المعلومات حول التفاصيل وتاريخ هذا الهدف الجديد، الرجاء مراجعة: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، جنيف ٢٠٠٧، الفصل الأول.

[١١] لم يستخدم المؤشر الأخير هنا نظراً لبلوغ حصص الفقر في العمل مستوى الدولار الواحد في اليوم والذي يعتبر متدنياً في المنطقة. أمّا في اتجاهات الاستخدام العالمية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، فقدّرت حصص الأفراد العاملين والماكثين مع عائلاتهم في الفقر بأقل من دولار واحد للفرد الواحد في العائلة في اليوم من مجموع العاملين والذي يصل إلى أقل من ٣٪ في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

مؤشرات أسواق العمل الرئيسية

١. الاتجاهات الديموغرافية

٤. عموماً، وصل عدد السكان البالغين سن العمل في المنطقة العربية إلى ٢١٦ مليون نسمة في العام ٢٠٠٧. وبذلك فإنّ المنطقة تمثّل ٤,٥ بالمئة من مجموع السكان العاملين في العالم. وهي تمثّل في ظلّ وصول عدد الشباب فيها إلى ٦٧ مليون نسمة ٥,٦ بالمئة من مجموع شباب العالم، ما يشير إلى هيكلية السكان الشباب الأغنياء.

٥. شهد مجموع السكان البالغين سن العمل نمواً بمعدل ٣٣,٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧ جاء نتيجةً لارتفاع عدد السكان البالغين سن العمل في الشرق الأوسط (٣٩,٠ بالمئة) وشمال إفريقيا (٢٩,١ بالمئة) [١٢]. هذا وارتفع عدد الشباب بنحو ٢٤,٢ بالمئة بعد أن وصل إلى ٣٢,٣ بالمئة في الشرق الأوسط وإلى ١٨,٩ بالمئة في شمال إفريقيا. ويعود الاختلاف في النسب بين المنطقتين إلى واقع انخفاض معدلات الخصوبة في شمال إفريقيا فيما جاء هذا الانخفاض متأخراً في منطقة الشرق الأوسط. ولكن، على الرغم من هذا التراجع، إلاّ أنّ عدد السكان البالغين سن العمل وعدد الجيل الشاب شهدا ارتفاعاً ملحوظاً فاق أيّ دولة أخرى في العالم باستثناء الصحراء الإفريقية (أنظر الجدول رقم واحد).

[١٢] تشمل المنطقة العربية ٢٢ دولةً هي الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب تشمل المنطقة العربية ٢٢ دولةً هي الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والأراضي المحتلة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس ودولة الإمارات العربية واليمن. وتشمل تقديرات المنطقة العربية، متى أمكن، هذه الدول الـ ٢٢، وقد وضعت لغرض هذا التقرير غير أنّ قائمة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط (اعتماد لائحة منظمة العمل الدولية للدول في كلّ منطقة، مثلاً اتجاهات الاستخدام العالمية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للفئات) ليست مطابقة تماماً لدول المنطقة العربية لذا لم يؤخذ مجموع الأعداد التابع للمنطقتين في الحسبان.

الجدول رقم ١: مجموع عدد السكان البالغين سن العمل ومجموع عدد الجيل الشاب في العالم
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	مجموع عدد السكان البالغين سن العمل	١٩٩٧	٢٠٠٧	نسبة التغيير بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧
العالم		٩٦١ ٤٠٤٤	٧٩٠ ٤٨١٩	١٩,٢
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي		٧٩٩ ٧٧١	٧٠٠ ٨٣١	٧,٨
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث		٥٣٨ ٢٧٨	٥٢٣ ٣٠٠	٧,٩
آسيا والمحيط الهادئ		٣١١ ٢١٣٦	١٨٠ ٢٥٨٦	٢١,١
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي		٤٥٢ ٣٣٣	٩٤٦ ٤٠٤	٢١,٤
الصحراء الإفريقية		٩١٠ ٣٢٩	٦١٥ ٤٣٥	٣٢,٠
المنطقة العربية		**٨٤٣ ١٦١**	**٩٨٨ ٢١٥**	**٣٣,٥**
شمال إفريقيا		٥٣٩ ١٠٢	٤٠٦ ١٣٢	٢٩,١
الشرق الأوسط		٤١١ ٩٢	٤١٩ ١٢٨	٣٩,٠
الجيل الشاب				
العالم		١٥٣ ١٠٤٥	٠٤٥ ١١٩٢	١٤,١
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي		٩٣٤ ١٢٩	١٦١ ١٢٩	-٠,٦
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث		٢٢٩ ٦١	٧٧٤ ٦٥	٧,٤
آسيا والمحيط الهادئ		٩٥٤ ٥٧٢	٠٦٨ ٦٥٣	١٤,٠
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي		٦٤٣ ٩٧	٥٤٦ ١٠٤	٧,١
الصحراء الإفريقية		٦٦٥ ١١٧	١٠٠ ١٥٧	٣٣,٥
المنطقة العربية		**١٦٣ ٥٤**	**٢٤٩ ٦٧**	**٢٤,٢**
شمال إفريقيا		٩٦٣ ٣٣	٣٦٩ ٤٠	١٨,٩
الشرق الأوسط		٧٦٦ ٣١	٠٢٧ ٤٢	٣٢,٣

٢. اتجاهات قوة العمل ومشاركة القوة العاملة

٦. تُعتبر معدلات [١٣] المشاركة في القوة العاملة في المنطقة والتي تسجّل ٥١,٠ بالمئة الأدنى عالمياً نتيجةً للمشاركة المحدودة للنساء في سوق العمل. ففي العام ٢٠٠٧، اقتصرت نسبة المشاركة النسائية على امرأتين ونصف فقط من أصل عشر نساء، أو بمعنى آخر فإنّ كلّ سبع نساء من أصل عشرة كنّ عاطلات عن العمل. إلاّ أنّ هذه الإحصاءات تختلف على صعيد الرجال إذ من أصل عشرة رجال، ٧,٥ منهم يعملون فيما يُعتبر ٢,٥ منهم باطلين عن العمل (أنظر الرسم الثاني والثالث والجدول رقم ٢). أمّا في شمال إفريقيا فترتفع معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بشكل طفيف متجاوزةً معدلات الشرق الأوسط، الإقليم الذي يضمّ أدنى مستوى في العالم من حيث مشاركة المرأة في سوق العمل. هذا وتختلف التقديرات حول معدلات مشاركة المرأة من بلد إلى أخر إذ تسجل ١٠,٤ بالمئة في الأراضي المحتلة مقابل ٥٩,١ بالمئة في الصومال. كما وتختلف الأرقام على صعيد مشاركة الرجال في سوق العمل إذ تصل المعدلات إلى ٦٦,٤ بالمئة في الأراضي المحتلة فيما

[١٣] تجمع القوة العاملة ما بين الأفراد العاملين والباطلين عن العمل الذين يشكلون الفئتين "الناشطين" في أسواق العمل. يتمّ حسبان معدل مشاركة القوة العاملة من خلال أخذ الأفراد الناشطين وقسم عددهم على عدد الأفراد البالغين سن العمل. ويشير معدل مشاركة القوة العاملة هذا إلى عدد الأفراد الناشطين على صعيد السكان البالغين سن العمل. أمّا معدل الأفراد غير الناشطين فيتمثّل بعدد السكان الذين لا يشاركون في أسواق العمل والذين يشكلون جزءاً من السكان البالغين سن العمل. فإنّ هذا العدد يعطي مؤشراً أولياً حول الإمكانيات البشرية التي لا يستخدمها الاقتصاد. ولكن، لا بدّ من أن نحرص في موضوع أنّ التلامذة والأفراد غير الراغبين في العمل يُعتبرون غير ناشطين. وهناك أيضاً المعدّل "الصحيح" للمشاركة في القوة العاملة إلى جانب معدلات تُعتبر عالية جداً (وغالباً ما تنطبق هذه الحالة على الدول الفقيرة حيث يتوجّب على الجميع العمل للاستمرار وبالتالي يتّخذون أي عمل متوفر) وأخرى منخفضة جداً. هذا ويتمّ اتخاذ الإقتصادات الصناعية كمرجع.

تسجل أكثر من ٩٠ بالمئة في الصومال (استناداً إلى تقديرات العام ٢٠٠٦)[١٤].

٧. إلاّ أنّ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل شهدت ارتفاعاً مطرداً خلال السنوات العشر الماضية (أنظر الجدول رقم ٢). وقد انطبق هذا الواقع على ١٧ دولة من أصل الدول العربية ال ٢٢. فسَجّلَت أعلى المعدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل في ليبيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت.

[١٤] منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، جنيف ٢٠٠٧. عندما لا تقدم الدولة معلومات كافية ودقيقة حول معدلات المشاركة في القوة العاملة، ترتكز عندها تقديرات منظمة العمل على النموذج الاقتصادي. أنظر حاشية الجداول لمزيد من التفاصيل، بالإضافة إلى الاقتصاد وستيف كابسوس، الاتجاهات العالمية والإقليمية للمشاركة في القوة العاملة: منهجيات العمل والنتائج الرئيسية، تقرير منظمة العمل الدولية حول أسواق العمل، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٧.

الجدول رقم ٢: معدلات القوة العاملة ومشاركة القوة في العمل
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	القوة العاملة		معدل مشاركة القوة العاملة		معدل عدم المشاركة	
المجموع	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**
العالم	٠٥٦ ٢٦٦٢	٣٣٨ ٣١٣١	٦٥,٨	٦٥	٣٤,٢	٣٥
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٠٤٧ ٤٦٩	٥٣٣ ٥٠٣	٦٠,٨	٦٠,٥	٣٩,٢	٣٩,٥
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة						
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٧٤٧ ١٦٧	٦٧٧ ١٧٥	٦٠,٢	٥٨,٥	٣٩,٨	٤١,٥
آسيا والمحيط الهادئ	٤٢١ ١٤٨٥	٢٣٨ ١٧٤٣	٦٩,٥	٦٧,٤	٣٠,٥	٣٢,٦
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	٠٧٧ ٢٠٩	١٥٠ ٢٦٨	٦٢,٧	٦٦,٢	٣٧,٣	٣٣,٨
الصحراء الإفريقية	٢٨٧ ٢٣٣	٠٤٣ ٣٠٨	٧٠,٧	٧٠,٧	٢٩,٣	٢٩,٣
المنطقة العربية	٦٦١ ٨١	١٠٣ ١١٠	٥٠,٥	٥١	٤٩,٥	٤٩
شمال إفريقيا	٤٢٤ ٥١	٠٣١ ٦٧	٥٠,٢	٥٠,٦	٤٩,٨	٤٩,٤
الشرق الأوسط	٠٥٢ ٤٦	٦٦٧ ٦٥	٤٩,٨	٥١,١	٥٠,٢	٤٨,٩
الرجال						
العالم	٣٧٢ ١٥٩٧	٥١٦ ١٨٤٧	٧٩	٧٦,٨	٢١	٢٣,٢
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٤٨٥ ٢٦٤	٠٣٩ ٢٧٨	٧٠,٨	٦٨,٩	٢٩,٢	٣١,١
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة						
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	١٥٠ ٩٢	٠١٢ ٩٦	٧٠,٣	٦٨,١	٢٩,٧	٣١,٩
آسيا والمحيط الهادئ	٦٠٤ ٩٠٠	١٢٢ ١٠٤٥	٨٢,٥	٧٩,٣	١٧,٥	٢٠,٧
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	٠٣٧ ١٣٢	٥٣٨ ١٥٧	٨٠,٩	٧٩,٩	١٩,١	٢٠,١
الصحراء الإفريقية	٤٥٥ ١٣٢	٠١٩ ١٧٢	٨١,٩	٨٠,٢	١٨,١	١٩,٨
المنطقة العربية	٤٨٦ ٦٣	٣٣٦ ٨٢	٧٦,٧	٧٤,٧	٢٣,٣	٢٥,٣
شمال إفريقيا	٧٩٢ ٣٨	٤٣٩ ٤٨	٧٦	٧٣,٦	٢٤	٢٦,٤
الشرق الأوسط	٨٤٩ ٣٦	٣٤٨ ٥٠	٧٥,٩	٧٥	٢٤,١	٢٥
النساء						
العالم	٦٨٤ ٠٦٤ ١	٨٢٢ ١٢٨٣	٥٢,٦	٥٣,٢	٤٧,٤	٤٦,٨
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٥٦٢ ٢٠٤	٤٩٤ ٢٢٥	٥١,٣	٥٢,٧	٤٨,٧	٤٧,٣
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة						
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٥٩٧ ٧٥	٦٦٥ ٧٩	٥١,٢	٥٠	٤٨,٨	٥٠
آسيا والمحيط الهادئ	٨١٧ ٥٨٤	١١٦ ٦٩٨	٥٦	٥٥	٤٤	٤٥
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	٠٤١ ٧٧	٦١٢ ١١٠	٤٥,٢	٥٣,٢	٥٤,٨	٤٦,٨
الصحراء الإفريقية	٨٣٢ ١٠٠	٠٢٤ ١٣٦	٥٩,٩	٦١,٥	٤٠,١	٣٨,٥
المنطقة العربية	١٧٥ ١٨	٧٦٧ ٢٧	٢٣	٢٦,٣	٧٧	٧٣,٧
شمال إفريقيا	٦٣١ ١٢	٥٩٢ ١٨	٢٤,٥	٢٧,٩	٧٥,٥	٧٢,١
الشرق الأوسط	٢٠٤ ٩	٣١٩ ١٥	٢١	٢٥	٧٩	٧٥

الرسم الاول : القوة العاملة واللانشاط كجزء من مجموع السكان البالغين سن العمل، المنطقة العربية، ٢٠٠٧
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

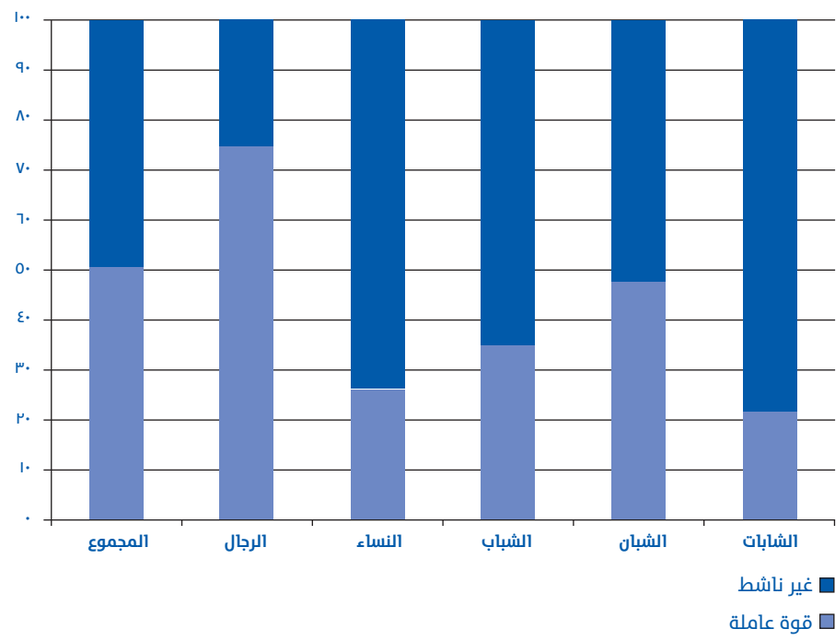

الرسم الثاني: معدلات مشاركة القوة العاملة للعام ٢٠٠٧
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية.

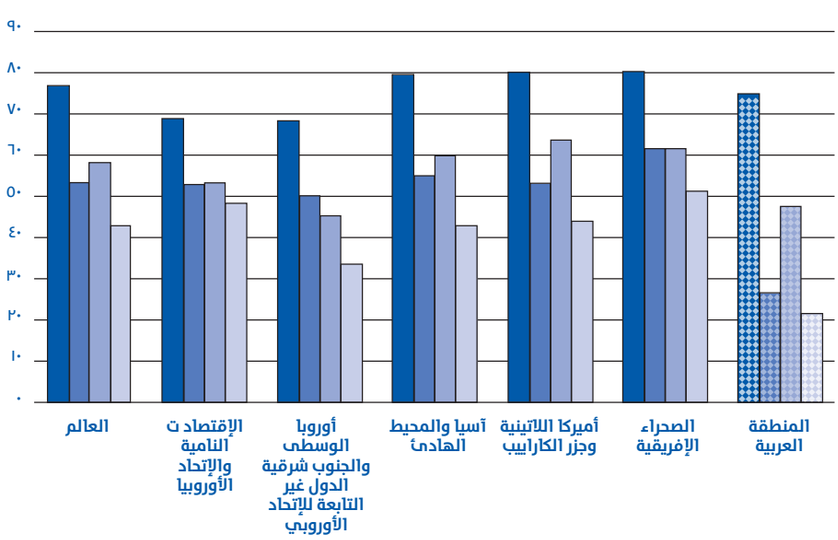

٨. غالباً ما يكون معدّل مشاركة اليافعين أقلّ من معدل مشاركة المتقدمين في السن، نظراً لمتابعة الفئة الأولى عملية تحصيل العلوم (مما يجعل منهم أفراداً غير ناشطين). فإن أخذنا على سبيل المثال الدول ذات الإقتصادات النامية ومنطقة الإتحاد الأوروبي كمرجع نرتكز عليه، ندرك عندها التحدي الذي تواجهه المنطقة العربية. ففي حين أنّ معدل مشاركة الشبّان (٤٧,٨ بالمئة في ٢٠٠٧) يناهز إلى حدّ كبير معدلات الدول ذات الإقتصادات النامية ومنطقة الإتحاد الأوروبي على صعيد الفئة نفسها (٥٣,٣ بالمئة)، يسجّل معدّل مشاركة الشابات انخفاضاً كبيراً. وقد وصل هذا المعدّل في العام ٢٠٠٧ إلى ٢١,٤ بالمئة في المنطقة العربية مقارنةً مع ٤٨,٤ بالمئة في الدول ذات الإقتصادات النامية ومنطقة الإتحاد الأوروبي. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ امرأتين من أصل عشر نساء تعتبران ناشطتَين فيما تعدّ النساء الثمانية الأخرى غير ناشطات. أمّا في قطر والأراضي المحتلة والمملكة العربية السعودية فينخفض معدل مشاركة النساء في سوق العمل إلى ما دون العشرة بالمئة.

٩. هذا وتراجعت مع مرور الوقت معدلات مشاركة الشبان في سوق العمل، في حين شهدت معدلات مشاركة الشابات ارتفاعاً ملحوظاً (أنظر جدول رقم ٣). ويعود سبب انخفاض معدل مشاركة الشبان إلى انخراطهم في السلك التعليمي لا سيما الصفوف الثانوية منه. من جهته، ارتفعت نسبة التعليم عند الشابات (أنظر جدول رقم ٣) إلاّ أنّ عدد الشابات العاملات يزداد يوماً بعد يوم ممّا يؤدي إلى ارتفاع معدلات مشاركتهنّ في سوق العمل.

جدول رقم ٣: إجمالي نسب التسجيل، مناطق العالم
المصدر: منظمة اليونسكو،
http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=١٨٢, and http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=١٦٧
إنّ مناطق منظمة اليونسكو لا تتطابق مع المناطق المشار إليها في هذا التقرير. للحصول على لائحة الدول المدرجة في كل منطقة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني المشار إليه أعلاه.

إجمالي نسب التسجيل في السلك التعليمي	درجة ثانية المجموع		درجة ثانية شبان		درجة ثانية شابات		درجة ثالثة المجموع		درجة ثالثة الشبان		درجة ثالثة الشابات	
السنة	١٩٩٩	٢٠٠٦	١٩٩٩	٢٠٠٦	١٩٩٩	٢٠٠٦	١٩٩٩	٢٠٠٦	١٩٩٩	٢٠٠٦	١٩٩٩	٢٠٠٦
الدول العربية	٦٠,١	٦٧,٨	٦٣,٥	٧٠,٤	٥٦,٥	٦٥,١	١٩,١	٢٢,٠	٢١,٨	٢٢,٠	١٦,٢	٢٢,٠
أوروبا الوسطى والشرقية	٨٧,٤	٨٧,٧	٨٨,١	٨٩,٤	٨٦,٧	٨٦,٠	٣٧,٨	٥٩,٦	٣٤,٦	٥٣,٠	٤١,٠	٦٦,٤
آسيا الوسطى	٨٣,٤	٩١,٤	٨٤,٣	٩٣,٣	٨٢,٤	٨٩,٦	١٨,٤	٢٤,٧	١٩,١	٢٣,٥	١٧,٨	٢٥,٨
آسيا الشرقية والمحيط الهادئ	٦٤,٨	٧٥,٢	...	٧٥,٠	...	٧٥,٥	١٣,٨	٢٤,٦	١٥,٧	٢٥,٣	١١,٧	٢٣,٩
أميركا اللاتينية وجزر الكارايب	٨٠,٣	٨٩,٤	٧٧,٧	٨٦,٣	٨٣,١	٩٢,٦	٢١,٥	٣١,٣	٢٠,٣	٢٩,١	٢٢,٧	٣٣,٦
أميركا الشمالية وأوروبا الغربية	١٠٠,٤	١٠٠,٧	١٠٠,٨	١٠٠,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٦	٦١,٢	٦٩,٧	٥٤,٩	٦٠,١	٦٧,٨	٧٩,٩
أسيا الجنوبية والغربية	٤٤,٥	...	٥٠,٥	...	٣٨,٠	...	...	١٠,٩	...	١٢,٣	...	٩,٤
الصحراء الإفريقية	٢٣,٨	٣١,٨	٢٦,١	٣٥,٤	٢١,٤	٢٨,٢	٣,٧	٥,٢	٤,٤	٦,٢	٢,٩	٤,٢

الرسم الثالث: معدلات التسجيل في التعليم
المصدر: أنظر جدول رقم ٤

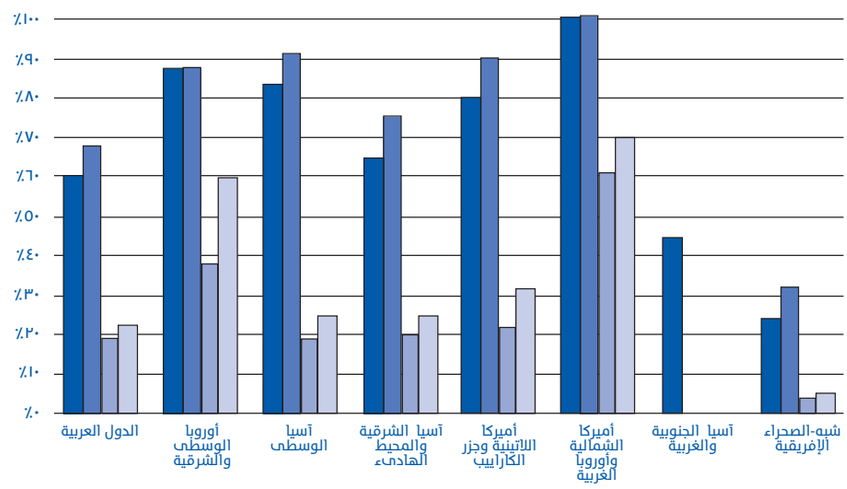

٣. اتجاهات الاستخدام

١٠. إنّ التدقيق في عناصر القوة العاملة بما فيها العاملين الناشطين والعاطلين عن العمل يعكس الاتجاهات التالية التي سَجّلت على مدى العقد الماضي [١٥].

١١. فيما ارتفع عدد السكان البالغين سن العمل ٢٤,٢ بالمئة في الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٧ و٢٠٠٧، سجّلت الاستخدام من جهتها ارتفاعاً بنسبة ٣٧,٧ بالمئة خلال الفترة عينها، مما يفسّر تحوّل نسب السكان من الاستخدام من ٤٤,٥ بالمئة في العام ١٩٩٧ إلى ٤٥,٩ بالمئة في العام ٢٠٠٧. هذا وتفوقت نسبة استفادة النساء من فرص العمل على نسبة الرجال بحيث سجّلت النساء ٥٦,٥ بالمئة فيما سجّل الرجال استفادةً بنسبة ٣٢,٦ بالمئة فقط، مما أدّى إلى ردم الهوّة ما بين معدلات استخدام النساء والرجال. لكن تُعتبر هذه الفجوة الأحمق مقارنةً مع الوضع في سائر مناطق العالم. فإنّ معدل النساء من نسبة السكان إلى الاستخدام تصل إلى ٢٢,٧ بالمئة فحسب فيما يصل معدل الرجال من نسبة السكان إلى استخدام إلى حوالي ٦٨,٢ بالمئة. (أنظر جدول رقم ٤ والرسم الرابع).

١٢. لا بدّ من الإشارة هنا إلى الإختلافات الحاصلة على صعيد الدول. فإنّ نسب النساء من نسب السكان إلى الاستخدام تُقدّر في كلّ من الصومال وجزر القمر وموريتانيا بحوالي ٥٠ بالمئة. أمّا أدنى المعدلات فتطال الأراضي الفلسطينية والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية حيث تسجّل أقلّ من ٢٠ بالمئة [١٦]. وكما هو متوقّع، فإنّ معدلات الرجال تفوق معدلات النساء إذ تتراوح ما بين ٤٨ بالمئة في الأراضي الفلسطينية و٩٠,٧ بالمئة في الإمارات المتحدة العربية.

---

[١٥] إن أفضل وسيلة لتحليل اتجاهات الاستخدام هي عبر العدد الكامل للعاملين إلى جانب نسبة العاملين إلى السكان. وكما توضح مطبوعة منظمة العمل الدولية مؤشرات سوق العمل فان نسبة العاملين إلى السكان تشير إلى مدى فعالية الاقتصاد في توفير فرص عمل للباحثين عن عمل. إن نسبة العاملين إلى تعداد السكان توضح بشكل جلي عدد الأشخاص في الاستخدام كنسبة من التعداد الكلي للسكان في مقابل الفئات العمرية (إما ١٥ سنة وما فوق أو شباب). ولا توجد "نسبة دقيقة للاستخدام مقابل تعداد السكان"، إلا أن هناك اتجاهات تفضيلية محددة والتي لها مفعول ايجابي للتقليل من العجز في العمل اللائق على المدى القريب والطويل. على سبيل المثال: ١) فان المعدلات يجب أن تكون اقل للشباب منها للتعداد الكلي للسكان لان هناك مزيد من الشباب منخرطين في التعليم مقارنة مع الراشدين. كذلك فان انخفاض معدلات الاستخدام إلى التعداد الكلي للسكان بين الشباب يمكن النظر إليه على انه مؤشر ايجابي إذا كان ذلك نتيجة زيادة لنسبتهم في التعليم. ٢) هناك حاجة للجهود الرامية إلى زيادة نسبة الاستخدام إلى التعداد الكلي للسكان عندما تكون البطالة مرتفعة في بلد ما (مما يشير إلى أن هناك باحثين عن عمل لا يستطيعون الحصول عليه). ٣) هناك أيضا حاجة إلى زيادة هذه النسب عندما تكون منخفضة كنتيجة للخيبة (مما يشير إلى أن الباحثين عن عمل قد فقدوا الأمل في ذلك). ٤) ستظل المؤشرات بالنسبة للمرأة منخفضة مقارنة بالرجال طالما كان ذلك نتيجة لاحتمالات بقاء المرأة في المنزل وعدم مشاركتها في أسواق العمل. إلا أن إذا كان الاختلاف بين المرأة والرجل نتيجة مساهمة منخفضة في الأقوى العاملة من قبل النساء دون إرادتهن، فان من شان هذه النسب أن تتحسن مع الوقت. ٥) وعلى الجانب الآخر، فان نسب الاستخدام للسكان يجب أن لا تكون مرتفعة. فعلى سبيل المثال، النسب الأعلى من ٨٠٪ غالبا ما تكون في الدول الفقيرة جداً وعادة ما تشير إلى توفر فرص عمل متدنية. ٦) بالإضافة إلى أن الارتفاع في نسب الاستخدام إلى التعداد السكاني يجب أن تكون معتدلة حيث أن الارتفاع الكبير في هذه النسب قد يكون نتيجة إلى الانخفاض في الإنتاجية.

[١٦] منظمة العمل الدولية، مؤشرات أسواق المال الرئيسية، الطبعة الخامسة، جنيف، ٢٠٠٧.

الجدول رقم ٤: نسب الاستخدام ونسب السكان إلى الاستخدام
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	الإستخدام		نسبة الإستخدام الى السكان		نسبة التغيير
المجموع	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧ - ٢٠٠٧**
العالم	٢ ١٣١ ٥١١	٢ ٨٣٥ ٩٥٣	٦٢,١	٦١,٣	٣٤,٢
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٤٣٤ ٠٥٤	١١٩ ٤٧٣	٥٦,٢	٥٦,٩	٣٩,٢
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة					
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	١٤٩ ١٤٤	٠٧٢ ١٦٠	٥٣,٥	٥٣,٣	٣٩,٨
آسيا والمحيط الهادئ	٨٣٣ ١٤٣٣	٥٤٢ ١٦٦٨	٦٧,١	٦٤,٥	٣٠,٥
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	١٢٣ ١٩٣	٠٠١ ٢٤٩	٥٧,٩	٦١,٥	٣٧,٣
الصحراء الإفريقية	٠٥١ ٢١٥	٩٠١ ٢٨٣	٦٥,٢	٦٥,٢	٢٩,٣
المنطقة العربية	٠٤٤ ٧٢	١٩٠ ٩٩	٤٤,٥	٤٥,٩	٤٩,٥
شمال إفريقيا	٠٨٩ ٤٥	٩٩٦ ٥٩	٤٤,٠	٤٥,٣	٤٩,٨
الشرق الأوسط	٨٣٧ ٤٠	٢٠٥ ٥٩	٤٤,٢	٤٦,١	٥٠,٢
الرجال					
العالم	١٣٧ ٥١١ ١	١٠٨ ٧٤٦ ١	٧٤,٨	٧٢,٦	٢١
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	١٣٤ ٢٤٦	٩٧١ ٢٦١	٦٥,٩	٦٤,٩	٢٩,٢
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة					
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	١٣١ ٨٢	٣٦٣ ٨٧	٦٢,٧	٦١,٩	٢٩,٧
آسيا والمحيط الهادئ	٥٨٩ ٨٦٨	٨٠٥ ٩٩٨	٧٩,٥	٧٥,٨	١٧,٥
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٠٥٦ ١٢٤	٧٠٩ ١٤٨	٧٦,٠	٧٥,٤	١٩,١
الصحراء الإفريقية	٥٢٦ ١٢٢	٠٧٣ ١٥٩	٧٥,٨	٧٤,١	١٨,١
المنطقة العربية	٦٨٧ ٥٦	١٦١ ٧٥	٦٨,٥	٦٨,٢	٢٣,٣
شمال إفريقيا	٤٧٧ ٣٤	٠٠٩ ٤٤	٦٧,٥	٦٦,٩	٢٤
الشرق الأوسط	٢٢٥ ٣٣	١٧٦ ٤٦	٦٨,٤	٦٨,٧	٢٤,١
النساء					
العالم	٩٩٣ ٩٩٩	٧٢٨ ١٢٠٧	٤٩,٤	٥٠,٠	٤٧,٤
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٩٢١ ١٨٧	١٤٨ ٢١١	٤٧,٢	٤٩,٣	٤٨,٧
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة					
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٠١٣ ٦٧	٧٠٩ ٧٢	٤٥,٤	٤٥,٦	٤٨,٨
آسيا والمحيط الهادئ	٢٤٤ ٥٦٥	٧٣٧ ٦٦٩	٥٤,١	٥٢,٨	٤٤
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٠٦٧ ٦٩	١٠٠ ٢٩١	٤٠,٦	٤٨,٣	٥٤,٨
الصحراء الإفريقية	٥٢٥ ٩٢	٨٢٨ ١٢٤	٥٥,٠	٥٦,٥	٤٠,١
المنطقة العربية	٣٥٦ ١٥	٠٣٠ ٢٤	١٩,٤	٢٢,٧	٧٧
شمال إفريقيا	٦١٢ ١٠	٩٨٦ ١٥	٢٠,٦	٢٤,٠	٧٥,٥
الشرق الأوسط	٦١٢ ٧	٠٢٩ ١٣	١٧,٤	٢١,٣	٧٩

الرسم الرابع: نسبة التغيير بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧ على صعيد استخدام الشباب
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية

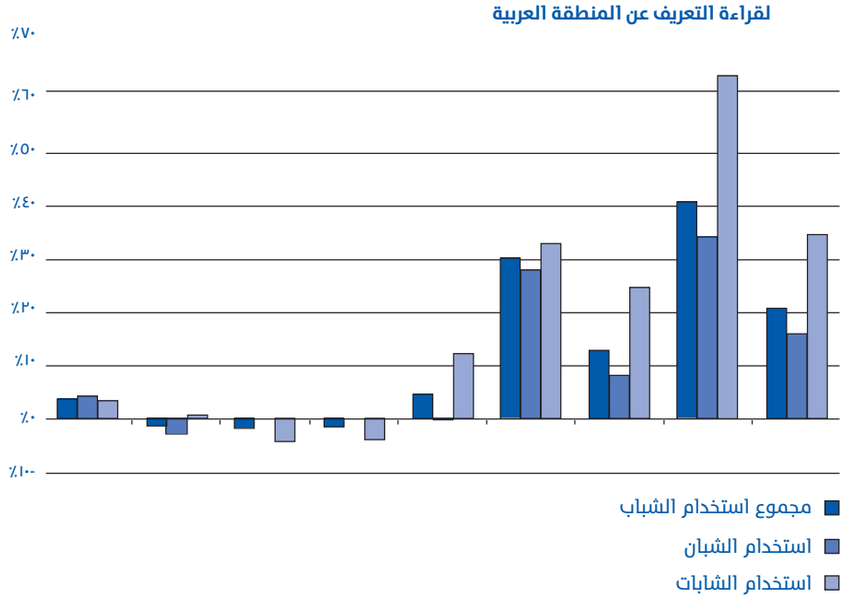

١٣. من جهته، استفاد الجيل الشاب من نمو فرص العمل. وقد سجّل نمو الاستخدام في الشرق الأوسط أعلى المستويات (نسبةً لسائر المناطق) فيما شهد شمال إفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً من حيث معدل استخدام الشباب (أنظر الرسم الخامس). كما وارتفع معدل استخدام الشابات في الشرق الأوسط بنسبة ٦٤,٠ بالمئة. ومرة جديدة، استفادت الشابات في المناطق الثانوية من فرص العمل متفوقةً على الشبان. ولكن، فيما نما الجيل الشاب بنسبة ٢٤,٢ بالمئة (منها ١٨,٩ بالمئة في شمال إفريقيا و٣٢,٣ بالمئة في الشرق الأوسط)، شهد معدل الاستخدام على مستوى الجيل الشاب نمواً بحوالي ٢٠,١ بالمئة فقط. أمّا الاختلافات في مجال توفير فرص العمل للجيل الصاعد فكانت شديدة في وقت سجّل نمو فرص العمل للشباب في شمال إفريقيا ١٢,٢ بالمئة فقط مقابل ٤٠,٣ بالمئة في الشرق الأوسط. وبالتالي، تخطّى ارتفاع عدد الجيل الصاعد في شمال إفريقيا معدل فرص العمل، فيما تفوّقت هذه الفرص على معدل الشباب في الشرق الأوسط. وكما هي الحال بالنسبة إلى مجمل نسب السكان إلى الاستخدام، فإنّ معدلات الشباب أظهرت انخفاضاً على مستوى الفجوة القائمة على أساس الجنس فيما بقيت نسبة النساء إلى الاستخدام الأدنى في العالم. فإنّ ١,٥ شابات من أصل عشرة يعملن في المنطقة العربية مقابل ٤ شبان من أصل عشرة.

الجدول رقم ٥: استخدام الشباب ونسب استخدام الشباب إلى السكان
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	الاستخدام		نسب الاستخدام إلى السكان		التغيير بين
مجموع الشباب	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧ - ٢٠٠٧**
العالم	٥١٤ ٠٤٣	٥٣٠ ٨٢١	٤٩,٢	٤٤,٥	٣,٣
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٥٨ ٦٤٨	٥٧ ٥٨١	٤٥,١	٤٤,٦	١,٨-
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة					
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٢١ ٧١٠	٢١ ١٩٨	٣٥,٥	٣٢,٢	٢,٤-
آسيا والمحيط الهادئ	٣٠٨ ٨٣٢	٣٠٢ ٧٧٦	٥٣,٩	٤٦,٤	٢-
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٤٦ ١٧٠	٤٨ ٠٢٣	٤٧,٣	٤٥,٩	٤
الصحراء الإفريقية	٦٠ ٣١٥	٧٨ ١٨٩	٥١,٣	٤٩,٨	٢٩,٦
المنطقة العربية	١٥ ٣١٣	١٨ ٣٩٢	٢٨,٣	٢٧,٣	٢٠,١
شمال إفريقيا	٩ ٦٨٦	١٠ ٨٧٢	٢٨,٥	٢٦,٩	١٢,٢
الشرق الأوسط	٨ ٦٨٣	١٢ ١٨٢	٢٧,٣	٢٩	٤٠,٣
الشبان					
العالم	٣٠٢ ٩٣٢	٣١٣ ٤٩١	٥٦,٧	٥١,٣	٣,٥
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٣١ ٨٥٤	٣٠ ٧٢٩	٤٨	٤٦,٥	٣,٥-
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة					
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	١٢ ٥٢٢	١٢ ٤٦٠	٤٠,٣	٣٧,٣	٠,٥-
آسيا والمحيط الهادئ	١٨١ ٤١٩	١٨١ ١٦١	٦١,٤	٥٣,٤	٠,١-
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٢٩ ٦٠٣	٢٩ ٥٢٢	٦٠,٥	٥٦,٤	٠,٣-
الصحراء الإفريقية	٣٣ ٧٦٢	٤٣ ٠٣٩	٥٧,٥	٥٤,٧	٢٧,٥
المنطقة العربية	١١ ٥٤٢	١٣ ٣٤٣	٤١,٧	٣٩	١٥,٦
شمال إفريقيا	٦ ٩٩٩	٧ ٥٣٠	٤٠,٦	٣٦,٨	٧,٦
الشرق الأوسط	٦ ٧٧٤	٩ ٠٥٠	٤١,٤	٤٢	٣٣,٦
الشابات					
العالم	٢١١ ١١١	٢١٧ ٣٣٠	٤١,٣	٣٧,٤	٢,٩
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٢٦ ٧٩٤	٢٦ ٨٥٣	٤٢,١	٤٢,٥	٠,٢
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة					
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٩ ١٨٨	٨ ٧٣٨	٣٠,٤	٢٧	٤,٩-
آسيا والمحيط الهادئ	١٢٧ ٤١٤	١٢١ ٦١٥	٤٥,٩	٣٨,٧	٤,٦-
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	١٦ ٥٦٦	١٨ ٥٠١	٣٤	٣٥,٥	١١,٧
الصحراء الإفريقية	٢٦ ٥٥٣	٣٥ ١٥١	٤٥	٤٤,٩	٣٢,٤
المنطقة العربية	٣ ٧٧١	٥ ٠٤٩	١٤,٢	١٥,٣	٣٣,٩
شمال إفريقيا	٢ ٦٨٨	٣ ٣٤٢	١٦	١٦,٨	٢٤,٤
الشرق الأوسط	١ ٩٠٩	٣ ١٣١	١٢,٤	١٥,٣	٦٤

٤. اتجاهات البطالة

١٤. ما كان تأثير ارتفاع القوة العالمة ونمو الاستخدام على البطالة؟ يستمرّ معدل البطالة الإجمالي [١٧] بتسجيل أعلى المستويات في العالم (٩,٩ بالمئة في العام ٢٠٠٧)، فيما وصل معدل البطالة في شمال إفريقيا إلى ١٠,٥ بالمئة وفي الشرق الأوسط إلى ٩,٨ بالمئة. هذا وشهد هذا المعدل انخفاضا محدوداً على مدى السنوات العشر الماضية. (أنظر الجدول رقم ٦).

١٥. كما وتظهر المعطيات صعوبة إيجاد النساء فرص العمل على الرغم من أن معدّل النساء العاطلات عن العمل في الأسواق تتدنّى عن معدّل الرجال الباطلين عن العمل. فمن اصل ١٢ دولة قامت بتقديم معطيات حديثة حول معدلات البطالة لديها، تبيّن أنّ معدلات بطالة النساء فاقت معدلات بطالة الرجال في عشر دول منها. ففيما يتعلّق بمصر وسوريا، يصل الاختلاف بين معدلي البطالة عند النساء والرجال إلى أكثر من ١٥ بالمئة. وبالتالي، تؤدّي هذه النسبة إلى إثباط العزيمة عند النساء ومنها إلى ابتعادهنّ عن سوق العمل وزيادة معدل النساء غير الناشطات على صعيد القوة العاملة. كما ويؤثّر هذا الأمر على خسارة في مجال الاستثمارات المخصصة لتعليم النساء. من هنا، فإنّ معدّل البطالة عند النساء وصل في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٥ بالمئة فيما سجّل عند الرجال في كامل أنحاء المنطقة العربية حوالي ٨,٧ بالمئة.

[١٧] يُحتسب معدل البطالة كحصة من عدم مشاركة السكان في القوة العاملة منذ أكثر من ساعة والذين يبحثون في هذه الفترة عن عمل (باطلين عن العمل). هذا هو تعريف منظمة العمل الدولية المعترف به دولياً. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، جنيف، ٢٠٠٧.

الجدول رقم ٦: البطالة ومعدلاتها
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	البطالة		معدلات البطالة	
المجموع	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**
العالم	١٥٠ ٩٢٥	١٧٧ ٥٠٣	٥,٧	٥,٧
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٣٤ ٩٩٣	٣٠ ٤١٤	٧,٥	٦,٠
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	١٨ ٦٠٣	١٥ ٦٠٥	١١,١	٨,٩
آسيا والمحيط الهادئ	٥١ ٥٨٨	٧٤ ٦٩٦	٣,٥	٤,٣
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	١٥ ٩٥٥	١٩ ١٤٩	٧,٦	٧,١
الصحراء الإفريقية	١٨ ٢٣٦	٢٤ ١٤٢	٧,٨	٧,٨
المنطقة العربية	٩ ٦١٨	١٠ ٩١٣	١١,٨	٩,٩
شمال إفريقيا	٦ ٣٣٥	٧ ٠٣٥	١٢,٣	١٠,٥
الشرق الأوسط	٥ ٢١٦	٦ ٤٦٣	١١,٣	٩,٨
الشبان				
العالم	٨٦ ٢٣٥	١٠١ ٤٠٩	٥,٤	٥,٥
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	١٨ ٣٥٢	١٦ ٠٦٨	٦,٩	٥,٨
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	١٠ ٠١٨	٨ ٦٤٩	١٠,٩	٩,٠
آسيا والمحيط الهادئ	٣٢ ٠١٥	٤٦ ٣١٧	٣,٦	٤,٤
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٧ ٩٨١	٨ ٨٢٨	٦,٠	٥,٦
الصحراء الإفريقية	٩ ٩٢٩	١٢ ٩٤٦	٧,٥	٧,٥
المنطقة العربية	٦ ٧٩٩	٧ ١٧٥	١٠,٧	٨,٧
شمال إفريقيا	٤ ٣١٦	٤ ٤٢٩	١١,١	٩,١
الشرق الأوسط	٣ ٦٢٤	٤ ١٧٢	٩,٨	٨,٣
الشابات				
العالم	٦٤ ٦٩١	٧٦ ٠٩٤	٦,١	٥,٩
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	١٦ ٦٤١	١٤ ٣٤٧	٨,١	٦,٤
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٨ ٥٨٥	٦ ٩٥٦	١١,٤	٨,٧
آسيا والمحيط الهادئ	١٩ ٥٧٣	٢٨ ٣٧٩	٣,٣	٤,١
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٧ ٩٧٤	١٠ ٣٢١	١٠,٤	٩,٣
الصحراء الإفريقية	٨ ٣٠٧	١١ ١٩٦	٨,٢	٨,٢
المنطقة العربية	٢ ٨١٩	٣ ٧٣٨	١٥,٥	١٣,٥
شمال إفريقيا	٢ ٠١٩	٢ ٦٠٦	١٦,٠	١٤,٠
الشرق الأوسط	١ ٥٩٢	٢ ٢٩٠	١٧,٣	١٥,٠

١٦. يُعتبر معدّل البطالة (٢١,٥ بالمئة) الذي تسجّله المنطقة العربية مرتفعاً جداً إذ يصل إلى ٢٣,٨ بالمئة في شمال إفريقيا، وإلى ٢٠,٤ بالمئة في الشرق الأوسط (أنظر الجدول رقم ٧). وبالتالي، فإنّ هذا المعدّل هو الأعلى عالمياً في شمال إفريقيا. ومرة جديدة، تجد النساء صعوبة في إيجاد فرص العمل أكثر من الرجال. فمن أصل عشر نساء ناشطات في سوق العمل، ٣ منهنّ لا ينجحن في إيجاد عمل. أمّا بالنسبة إلى الرجال، فإنّ اثنين من أصل ١٠ رجال لا يجدان عملاً، مما يشكّل خسارةً كبيرةً للإمكانات سيما وأنّ البطالة تطال اليوم أكثر الأجيال تحصيلاً للعلم.

١٧. تحتاج مشكلة البطالة عند الشباب (أنظر الجدول رقم ٧ والرسم الرابع) إلى تحليل دقيق سيما وأنّ التحديات تختلف على صعيد المستويات التعليمية. ففي أغلبية الدول، فإنّ العاملين غير المثقفين أو ذوي المستوى التعليمي المحدود لا يواجهون خطر البطالة. وبالتالي، فإنّ أخطار البطالة غالباً ما تطال ذوي المهارات والحاصلين على التعليم الثانوي، مما يعكس سوء تقويم تدريبهم على صعيد اقتصاد البلاد. غير أنّ معدلات البطالة عند المتخرجين من الجامعات تظهر اتجاهاً مرتفعاً في بعض الدول. فمصر مثلاً تواجه اليوم آفة البطالة التي تطال كافة المستويات التعليمية. هذا ويعود الاتجاه السائد إلى أسباب عديدة. من جهة أخرى، يشكّل تلامذة الجامعات الفئة الأولى والسريعة القادرة على دخول أسواق العمل، والتي تعتمد إلى حدّ كبير على الوظائف الحكومية المتقلصة يوماً بعد يوم. وكما كانت الحال عليه في الماضي، فإنّ الشباب أصحاب الشهادات العليا يبحثون اليوم عن عمل في القطاع العام. وهم يتوقعون أن توفّر لهم الحكومة فرص العمل المناسبة. ونظراً لانتماء أولئك الشباب إلى عائلات ثرية، فهم مستعدون للانتظار فترة أطول ريثما يحصلون على العمل، عوضاً عن التوجّه إلى فرص عمل القطاع الخاص. أمّا القطاع الخاص، فعوضاً عن ملء الفراغات، يستمرّ في تطبيق سياسة التمييز بين الشباب، ولا سيما الشابات، لأسباب تُعزى إلى زيادة كلفة فرصة الأمومة ورعاية الأطفال التي لا تستطيع الشركات تحمّلها، وطاقة النساء المحدودة من حيث التنقل جغرافياً. هذا ويشتكي هذا القطاع من عدم امتلاك المتخرجين للمهارات التي يحتاج إليها.

جدول رقم ٧: البطالة عند الشباب ومعدلاتها
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	البطالة عند الشباب		معدلات البطالة عند الشباب	
المجموع	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**
العالم	٨٤٧ ٦٢	٣٨١ ٧١	١٠,٩	١١,٩
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	١٥١ ١٠	١٦٢ ٨	١٤,٨	١٢,٤
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٨٤٠ ٥	٦٥٩ ٤	٢١,٢	١٨,٠
آسيا والمحيط الهادئ	١٠٧ ٢٥	٦٦٩ ٣٣	٧,٥	١٠,٠
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٥٤٠ ٧	١٦٧ ٨	١٤,٠	١٤,٥
الصحراء الإفريقية	٢٥٢ ٨	١٩٩ ١٠	١٢,٠	١١,٥
المنطقة العربية	٨٥٨ ٤	٠٣٩ ٥	٢٤,١	٢١,٥
شمال إفريقيا	٢٧٥ ٣	٣٩٤ ٣	٢٥,٣	٢٣,٨
الشرق الأوسط	٦٨٣ ٢	١٣٠ ٣	٢٣,٦	٢٠,٤
الرجال				
العالم	١٠٩ ٣٦	٢٣٥ ٤١	١٠,٧	١١,٦
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٤١٢ ٥	٤٧٩ ٤	١٤,٥	١٢,٧
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٢١٥ ٣	٥٨٣ ٢	٢٠,٤	١٧,٢
آسيا والمحيط الهادئ	٣٨٩ ١٥	٢٠٧ ٢١	٧,٨	١٠,٥
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٨٣٢ ٣	٨٢٩ ٣	١١,٥	١١,٥
الصحراء الإفريقية	٤١٠ ٤	٣٦٩ ٥	١١,٦	١١,١
المنطقة العربية	٢٦٠ ٣	٠٠٣ ٣	٢٢,٠	١٨,٤
شمال إفريقيا	٠٨٥ ٢	٨٩٩ ١	٢٣,٠	٢٠,١
الشرق الأوسط	٧٦٥ ١	٨٦٨ ١	٢٠,٧	١٧,١
النساء				
العالم	٧٣٨ ٢٦	١٤٥ ٣٠	١١,٢	١٢,٢
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٧٣٩ ٤	٦٨٣ ٣	١٥,٠	١٢,١
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة				
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٦٢٥ ٢	٠٧٦ ٢	٢٢,٢	١٩,٢
آسيا والمحيط الهادئ	٧١٨ ٩	٤٦١ ١٢	٧,١	٩,٣
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبيب	٧٠٨ ٣	٣٣٨ ٤	١٨,٣	١٩,٠
الصحراء الإفريقية	٨٤١ ٣	٨٣٠ ٤	١٢,٦	١٢,١
المنطقة العربية	٥٩٨ ١	٠٣٦ ٢	٢٩,٨	٢٨,٧
شمال إفريقيا	١٨٩ ١	٤٩٥ ١	٣٠,٧	٣٠,٩
الشرق الأوسط	٩١٨	١٢٦٢	٣٢,٥	٢٨,٧

٥. اتجاهات الاستخدام القطاعية: الانتقال من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات

١٨. وفقاً للمعطيات المتوفرة حول التوزيع القطاعي للاستخدام (أنظر الجدول رقم ٨ والرسم الخامس)، فإنّ قطاع الخدمات يُعتبر إلى حدّ الكبير المصدر الأكثر توفيراً لفرص العمل في المنطقة. كما وأنّه القطاع الذي شهد أكبر ارتفاع للحصص ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧. ففي العام ٢٠٠٧، أمّن هذا القطاع حوالي ٥١,٤ بالمئة من الوظائف في المنطقة. وهو يلعب دوراً هاماً في توفير فرص العمل للرجال (٥٣ بالمئة) تفوق معدل فرص العمل المخصصة للنساء (٤٦,٣ بالمئة). من جهته، شهد القطاع الصناعي بين العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٧ نمواً ضئيلاً من ١٩,٤ بالمئة إلى ٢١,٦ بالمئة من معدل مجمل فرص العمل في المنطقة. فإنّ هذا القطاع يلعب دوراً أساسياً في توفير فرص العمل للرجال أكثر منها للنساء. وبالتالي، فإنّ ٢٥ رجلاً من أصل ١٠٠ يعملون في القطاع الصناعي، مقابل ١١ امرأة من أصل ١٠٠. أخيراً، سجّل القطاع الزراعي انخفاضاً في معدّل الاستخدام مع مرور الوقت. ففي العام ٢٠٠٧، أمّن هذا القطاع ٢٧ بالمئة من فرص العمل للمنطقة بعدما كان قد وقدّم ٣٣,٠ بالمئة في العام ١٩٩٧. إلاّ أنّه مهمّ بالنسبة إلى استخدام النساء إذ أنّ ٤٠,١ بالمئة من فرص عمل النساء في المنطقة تأتي عن طريق القطاع الزراعي. أمّا بالنسبة إلى الرجال، فإنّ أهميّة هذا القطاع تشهد تراجعاً ملحوظاً إذ انخفض معدل توفيره فرص العمل من ٣١,٣ بالمئة في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٢,٨ في العام ٢٠٠٧.

١٩. لكن، لا يفترض أنّ يطغو المعدل الإقليمي على شتّى الحقائق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فإنّ الزراعة لا زالت تشكل في شمال إفريقيا قطاعاً هاماً على صعيد الاستخدام إذ إنّ ٣٣ شخصاً من اصل ١٠٠ يعملون في هذا القطاع، مقابل ١٧ من أصل ١٠٠ في الشرق الأوسط. والمثير للاهتمام أنّ نسبة استخدام النساء في الزراعة ارتفعت خلال السنوات العشر الأخيرة في كلتي المنطقتين. أمّا اليوم، فيؤمّن هذا القطاع ٤١,٧ بالمئة من فرص عمل النساء في شمال إفريقيا و٣٢,٩ بالمئة في الشرق الأوسط. هذا ويُعتبر هذا الاتجاه المتصاعد فريداً من نوعه في العالم ويحتاج إلى تحليل أدقّ يطال كلّ دولة على حدة. بدورها، تلعب الخدمات دوراً محدوداً في توفير فرص العمل في شمال إفريقيا إذ إنّ ٤٤ فرداً من أصل ١٠٠ يعملون في قطاع الخدمات في شمال إفريقيا مقابل ٥٨ فرداً من أصل ١٠٠ في الشرق الأوسط. أمّا الصناعة فسجّلت في العام ٢٠٠٧ معدلات شبيهة بحيث أمّنت ٢٣ بالمئة من فرص العمل في شمال إفريقيا مقابل ٢٤,٧ بالمئة في الشرق الأوسط. وبينما شهد هذا المعدّل على صعيد شمال إفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧، إلاّ أنّه انخفض في الشرق الأوسط.

جدول رقم ٨: نسب الاستخدام على صعيد كلّ قطاع
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	معدل الاستخدام في قطاع الزراعة		معدل الاستخدام في قطاع الصناعة		معدل الاستخدام في قطاع الخدمات	
المجموع	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**
العالم	٤٢,٧	٣٢,٩	٢١,٩	٢١,١	٣٥,٤	٤٥,٩
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٦,٠	٣,٨	٢٨,٢	٢٥,١	٦٥,٨	٧١,١
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة						
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٢٦,٧	١٨,٤	٢٨,٤	٢٥,٧	٤٤,٩	٥٥,٨
آسيا والمحيط الهادئ	٥٦,٠	٤٠,٦	٢١,٢	٢٠,٩	٢٢,٩	٣٨,٤
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي	٢٣,٢	١٨,٦	٢١,٢	٢٣,٠	٥٥,٦	٥٨,٣
الصحراء الإفريقية	٦٢,٢	٦٠,١	١٠,٢	١٠,٤	٢٧,٦	٢٩,٤
المنطقة العربية	٣٣,٠	٢٧,٠	١٩,٤	٢١,٦	٤٧,٦	٥١,٤
شمال إفريقيا	٣٨,١	٣٣,١	١٩,٣	٢٣,٠	٤٢,٧	٤٣,٩
الشرق الأوسط	٢١,٤	١٧,٧	٢٥,٣	٢٤,٧	٥٣,٣	٥٧,٦
الرجال						
العالم	٤٠,٧	٣٢,٤	٢٤,٧	٢٤,٨	٣٤,٦	٤٣,٠
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٦,٥	٤,٤	٣٧,١	٣٥,٠	٥٦,٤	٦٠,٦
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة						
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٢٦,٧	١٩,١	٣٣,٥	٣٢,٦	٣٩,٩	٤٨,٤
آسيا والمحيط الهادئ	٥١,٨	٣٩,٠	٢٢,٠	٢٢,٥	٢٦,٣	٣٨,٧
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي	٢٨,٠	٢٤,١	٢٥,٣	٢٨,٦	٤٦,٤	٤٧,٣
الصحراء الإفريقية	٥٩,٥	٥٧,٩	١٣,٢	١٣,٦	٢٧,٠	٢٨,٠
المنطقة العربية	٣١,٣	٢٢,٨	٢١,٥	٢٤,٩	٤٧,٣	٥٣,٠
شمال إفريقيا	٣٨,١	٢٩,٩	٢٠,٨	٢٦,٧	٤١,٦	٤٥,٤
الشرق الأوسط	٢٠,٤	١٣,٤	٢٦,١	٢٦,٥	٥٣,٤	٥٩,٦
النساء						
العالم	٤٥,٧	٣٣,٨	١٧,٧	١٥,٩	٣٦,٥	٥٠,٢
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٥,٢	٣,١	١٦,٧	١٢,٨	٧٨,١	٨٤,١
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة						
للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٢٦,٧	١٧,٦	٢٢,١	١٧,٤	٥١,٠	٦٤,٨
آسيا والمحيط الهادئ	٦٢,٣	٤٣,٠	١٩,٩	١٨,٧	١٧,٦	٣٨,٠
أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي	١٤,٤	١٠,٦	١٣,٨	١٤,٧	٧٢,٢	٧٤,٨
الصحراء الإفريقية	٦٥,٨	٦٢,٩	٦,٢	٦,٤	٢٨,٤	٣١,٢
المنطقة العربية	٣٩,٢	٤٠,١	١١,٦	١١,٣	٤٨,٥	٤٦,٣
شمال إفريقيا	٣٧,٩	٤١,٧	١٤,٣	١٢,٩	٤٦,١	٣٩,٩
الشرق الأوسط	٢٦,٠	٣٢,٩	٢١,٨	١٨,٥	٥٢,٩	٥٠,٥

الرسم الخامس: نسب الاستخدام على صعيد كلّ قطاع
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية

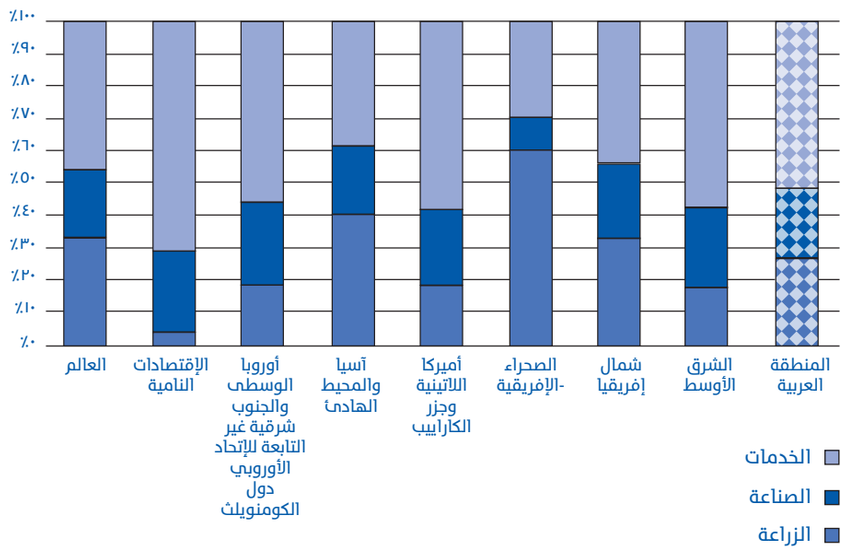

٦. الاتجاهات على صعيد الاستخدام

٢٠. يمكن تقسيم الاستخدام إلى أربع فئات: العمال المأجورين، أصحاب العمل، أصحاب المهن الحرة وعمال العائلات المساهمين. ينتمي أغلبية العاملين في المنطقة العربية إلى فئة العمال المأجورين سيما وأنّ هذه الفئة سجّلت ارتفاعاً على مرّ السنوات وصل إلى ٦٠ بالمئة. هذا ويتخطّى المعدّل المسجّل في الشرق الأوسط معدّل شمال إفريقيا. وتمثّل فئة أصحاب العمل مقارنةً مع سائر الدول ٧,٧ بالمئة. أمّا أصحاب المهن الحرة فيشكّلون ١٩,٢ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة لعمال العائلات المساهمين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هاتَين الفئتين الأخيرتين شهدتا انخفاضاً ملحوظاً بين العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٧.

٢١. يشكّل أصحاب المهن الحرة وعمال العائلات المساهمين الذين لا يقبضون أجراً شهرياً مؤشراً تفويضياً "للاستخدام الضعيفة" [١٨]. فغالباً ما يتمّ استخدام العمال تحت ظروف عمل محفوفة بالخطر، لا سيما في الإقتصاد غير المنظم. من جهتها، لا تعمل فئتا عمال العائلات المساهمة وأصحاب المهن الحرة وفق تدابير عمل رسمية وبالتالي لا تستفيدان من برامج الحماية الاجتماعية فتكونان عرضةً "للخطر" مع تقلّب الدورة الاقتصادية. هذا وقد انخفضت نسبة الاستخدام الضعيفة من ٤١ بالمئة في العام ١٩٩٧ إلى ٣٤,٢ بالمئة في العام ٢٠٠٧، تاركةً نحو ثلث العمال عرضةً لظروف عمل خطيرة.

٢٢. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذا المؤشر يتأثر إلى درجة كبيرة بمسألة الجنس إذ تاريخياً، كان عمل العائلات المساهمة في قبضة النساء. هذا وتلخّص هذه الظاهرة الوضع في المنطقة العربية إذ أنّ نسبة النساء المهتمات بعمل العائلة (٢٩,٧ بالمئة) يفوق نسبة الرجال (١٠,٣ بالمئة). ونظراً لانطباق هذا الواقع على القطاع الزراعي بوجه خاص، يصبح من البديهي أن يلعب دوراً هاماً في شمال إفريقيا أكثر منه في الشرق الأوسط.

٢٣. تقوم علاقة وثيقة بين الاستخدام الضعيفة والعمل الفقير. فإنّ إحصاء نسبة الاستخدام الضعيفة يعكس انتشار العمل الفقير. وتشددّ وثاقة هذه العلاقة إذ يفتقر العمال في الوظائف الضعيفة إلى الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان والسلام التي تساعدهم على حماية وضعهم من مهبّة الطلب الاقتصادي الضعيف. فيصبحون بالتالي غير قادرين على ما يكفي من الإدخارات لهم ولعائلاتهم لمواجهة هذه الأخطار. ولكن، هل يؤدّي الضعف دوماً إلى انتشاؤ العمل الفقير؟ في الواقع، تعتمد هذه المسألة على مستويات إنتاجية العمل. فكلما كانت

---

[١٨] يحسب الاستخدام الهش كمجموع العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يساهمون في مدخول الأسرة دون اجر كنسبة من الاستخدام الكلي. إلا أن هذا المؤشر محدود، نتيجة أن العمال ذوي الأجور قد يواجهون أخطار اقتصادية كبيرة فيما العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص قد يكونون في وضع مالي جيد وغير معرضين للأزمات. إلا انه ورغم المحدودية، فان الاستخدام الهش يشكل مؤشر الاستخدام في القطاع غير النظامي. لمزيد من التفاصيل حول المؤشرات وكيفية قراءتها مقارنة مع المقاييس الأخرى انظر: مؤشرات سوق العمل الطبعة الخامسة، منظمة العمل الدولية جنيف ٢٠٠٧، الفصل الأول

هذه المستويات عالية، قلّ ارتباطها بالعمل الفقير. والحقيقة أنّ مستويات الإنتاجية العالية تترجم إلى أجور عالية (بشكل نسبي طبعاً). ففي حالة المنطقة العربية، يرتبط الضعف بشكل وثيق بعمل فقير يتلخّص في $2 في اليوم. وينطبق هذا الواقع على المناطق ذات مستويات الإنتاجية القريبة من مستويات الدخل المتوسطي. كما وتحدّد هذه العلاقة بواقع كون منطقة الشرق الأوسط (ذات مستويات الإنتاجية العالية مقارنةً مع المتوسط الإقليمي) عرضةً للاستخدام الضعيفة التي تصل إلى ٣١,٩ بالمئة، والتي تتماشى مع معدل العمل الفقير الذي يسجّل ١٩,٣ بالمئة. أمّا في شمال إفريقيا فإنّ مستويات الإنتاجية المتدنية تتطابق ونسبة الاستخدام الضعيفة بحوالي ٣٦,٩ بالمئة تماشياً مع حصص العمل الفقير (٢ دولار أميركي يومياً) التي تسجل ٤٢,٠ بالمئة .

جدول رقم ٩: وضع الاستخدام
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	العمال المأجورين		أصحاب العمل		أصحاب المهن الحرة		عمال العائلات المساهمة	
المجموع	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧**
العالم	٤٣,٣	٤٧,١	٢,٨	٢,٦	٣٢,١	٣٣,١	٢١,٩	١٧,٣
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٨٣,٤	٨٥,٧	٤,٩	٤,٤	٩,٣	٨,٦	٢,٤	١,٤
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٧٧,٤	٧٧,٩	١,٨	٢	١٤,٩	١٦,٣	٥,٩	٣,٧
آسيا والمحيط الهادئ	٢٨,٢	٣٤,٣	١,٩	١,٦	٣٩,٨	٤١,٨	٣٠,١	٢٢,٣
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	٦٣,١	٦٣,٢	٤,٢	٤,٢	٢٥	٢٧,١	٧,٧	٥,٥
الصحراء الإفريقية	١٨,١	٢٢	١,٩	٢,١	٤٨,١	٤٢,٤	٣١,٩	٣٣,٥
المنطقة العربية	٥٢,٣	٥٨,١	٦,٧	٧,٧	٢٢,٦	١٩,٢	١٨,٤	١٥
شمال إفريقيا	٤٧,٧	٥٣,٥	٨,٣	٩,٥	٢٠,٩	١٧,٤	٢٣,٢	١٩,٥
الشرق الأوسط	٥٥	٦٢,٥	٤,٤	٥,٧	٢٩,٤	٢٢,٤	١١,١	٩,٥
الرجال								
العالم	٤٤,٤	٤٨,١	٣,٧	٣,٢	٣٨,٢	٣٦,٩	١٣,٧	١١,٩
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٨١,٤	٨٢,٩	٦,٥	٦	١٠,٩	١٠,٥	١,٢	٠,٧
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٧٦	٧٦,٤	٢,٦	٢,٩	١٧,٥	١٨,٥	٣,٩	٢,٢
آسيا والمحيط الهادئ	٣٠,٩	٣٦,٦	٢,٦	١,٨	٤٩,١	٤٦,٩	١٧,٤	١٤,٧
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	٦١,٤	٦١,٧	٥,٣	٥,٥	٢٦,٨	٢٨,٥	٦,٥	٤,٣
الصحراء الإفريقية	٢٢,٣	٢٧,٢	٢,١	٢,٣	٤٨,٤	٤٤,١	٢٧,٣	٢٦,٤
المنطقة العربية	٥٥	٦٠,٩	٨	٩,٥	٢٢,٧	١٩,٢	١٤,٢	١٠,٣
شمال إفريقيا	٤٩,٩	٥٦	١٠,٢	١٢,١	٢٢,٤	١٨,٦	١٧,٥	١٣,٣
الشرق الأوسط	٥٧,٤	٦٤,٨	٥,٣	٦,٨	٢٩,٥	٢٢,٩	٧,٨	٥,٤
النساء								
العالم								
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٨٦,١	٨٩,٢	٢,٨	٢,٤	٧,٢	٦,٢	٤	٢,٢
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير التابعة للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٧٩,٢	٧٩,٨	٠,٨	١	١١,٦	١٣,٨	٨,٤	٥,٥
آسيا والمحيط الهادئ	٢٣,٩	٣٠,٨	٠,٩	١,٤	٢٥,٦	٣٤,٣	٤٩,٦	٣٣,٦
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	٦٦	٦٥,٣	٢,١	٢,٤	٢١,٩	٢٥,٢	١٠	٧,٢
الصحراء الإفريقية	١٢,٧	١٥,٣	١,٦	١,٩	٤٧,٧	٤٠,٣	٣٨	٤٢,٥
المنطقة العربية	٤٢,١	٤٩,١	١,٧	٢,١	٢٢,٢	١٩	٣٤	٢٩,٧
شمال إفريقيا	٤٠,٦	٤٦,٨	٢,١	٢,٤	١٥,٩	١٤	٤١,٤	٣٦,٨
الشرق الأوسط	٤٤,٧	٥٤,٢	٠,٩	١,٧	٢٨,٧	٢٠,٤	٢٥,٨	٢٣,٨

الرسم السادس: حصص وضع الاستخدام (٢٠٠٧)
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ٥ لقراءة التعريف عن المنطقة العربية

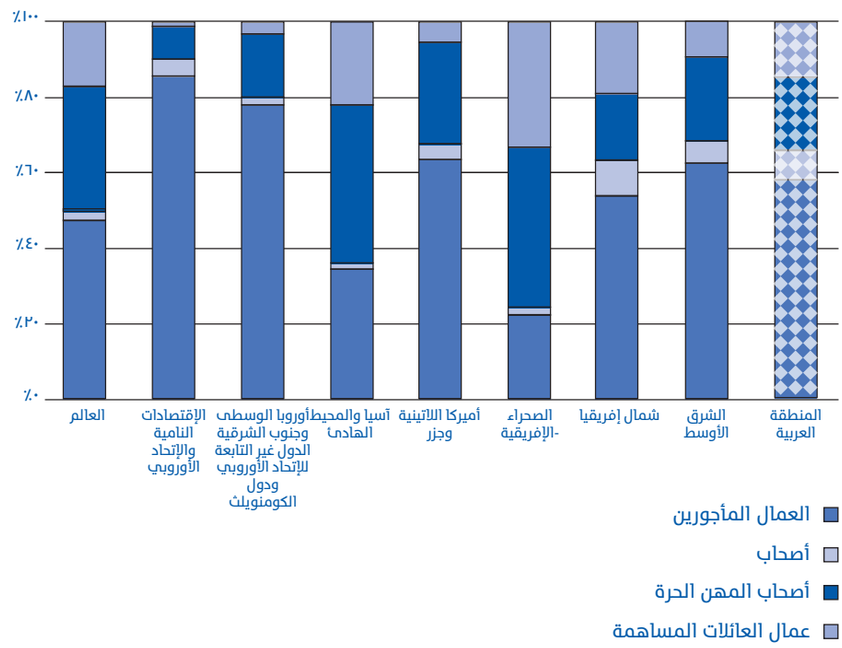

٧. الاتجاهات في الإنتاجية

٢٤. شهدت المنطقة نمواً في الإنتاجية (بنسبة ١٧,٣ بالمئة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧) لكن، مقارنةً مع سائر المناطق التي نجحت في خفض عجزها المتعلق بالعمل، فقد كان هذا النمو محدوداً لا سيما في الشرق الأوسط (أنظر الجدول رقم ١٠). هذا وتختلف مستويات الإنتاجية بين دولة وأخرى وكذلك اتجاهات الإنتاجية مع مرور الوقت. ووفقاً للرسم الثاني، فإنّ الدول التي قدّمت معطيات وافرة سجّلت ارتفاعاً في الإنتاجية لا سيما في الإمارات المتحدة العربية، لكنّها لا تزال دون المستوى الذي بلغته في أوائل الثمانينات. وتمّ تسجيل أدنى المستويات في السودان مع مردود بلغ ٩٤٧ دولاراً أميركياً للفرد الواحد. كما وتشير المعطيات المتوفرة إلى أنّ خمس دول من أصل ١٥ دولة لم تبلغ مستويات الثمانينات، مقابل أربع دول لا زالت تسجّل المستويات عينها، وستّ دول فقط تخطّت مستويات الثمانينات. كذلك، يظهر الرسم نمواً بطيئاً في السنوات الأخيرة في أغلبية دول الشرق الأوسط. و يعتبر النمو البطيء للانتاجية من أكبر التحديات في المنطقة.

جدول رقم ١٠: قياس الإنتاجية بحسب مردود الفرد ($٢٠٠ ثابت، تعادل القوى الشرائية المعدّلة)
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الاتجاهات الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر المرفق الأول لمنظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية عند الشباب للعام ٢٠٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لمزيد من المعلومات حول منهجية العمل

	١٩٩٧	٢٠٠٧	نسبة التغيير بين العامين 1997 و2007
العالم	١٦ ٩٩٠	٢١ ٠٥٥	٢٣,٩
الإقتصادات النامية والإتحاد الأوروبي	٦٠ ٥١٤	٧١ ٨٦٣	١٨,٨
أوروبا الوسطى والجنوب شرقية (الدول غير	١٤ ٢١٤	٢٢ ٤٨٥	٥٨,٢
التابعة للإتحاد الأوروبي) ودول الكومنولث	٥ ١١٢	١٠ ٣٠٣	١٠١,٥
آسيا الشرقية	٧ ٤٩١	٩ ٢٣٨	٢٣,٣
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤ ٠٢١	٦ ٣٤٠	٥٧,٧
جنوب آسيا	٢٠ ٢٤٥	٢١ ٣٦١	٥,٥
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب			

الرسم السابع: قياس الإنتاجية بحسب مردود الفرد ($٢٠٠ ثابت، تعادل القوى الشرائية المعدّلة)
المصدر: منظمة العمل الدولية، نماذج الإتجاهات الإقتصادية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنظر حاشية رقم ٥ لقراءة النعريف عن المنطقة العربية

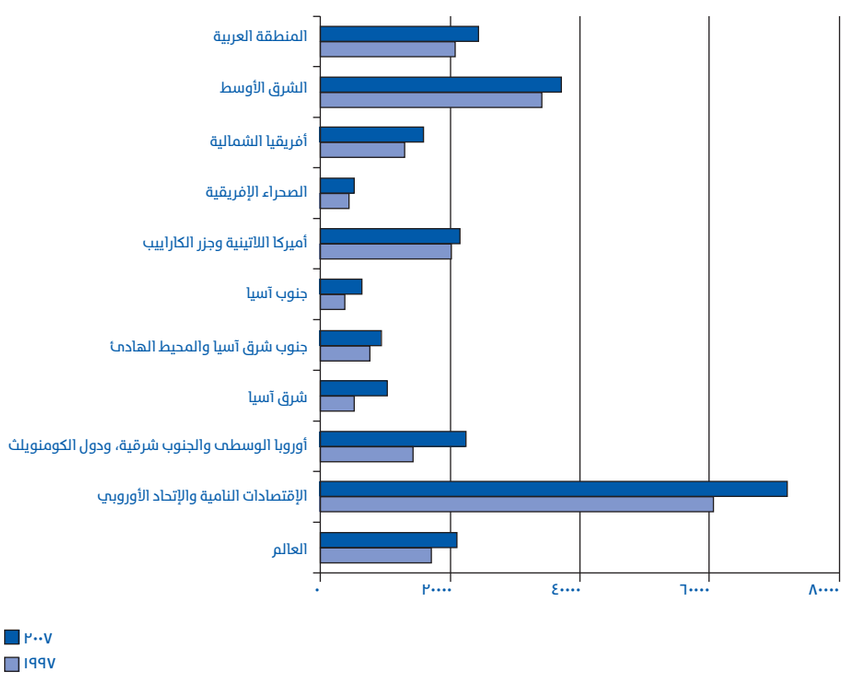

الرسم الثامن: قياس الإنتاجية بحسب مردود الفرد ($٢٠٠ ثابت، تعادل القوى الشرائية المعدّلة)
المصدر: منظمة العمل الدولية, مؤشرات سوق العمل الطبعة الخامسة, جنيف ٢٠٠٧